



**أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الجودة  
المدركة للمراجعة الخارجية - دراسة تطبيقية  
على عينة من الشركات غير المالية المقيدة  
بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٧**

د/ إبراهيم أحمد إبراهيم شرف  
مدرس بقسم المحاسبة  
كلية التجارة - جامعة دمنهور

**ملخص البحث**

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات ( حجم الشركة - الرفع المالي - هيكل الملكية) والجودة المدركة للمراجعة الخارجية (مقاسة بدلالة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات) ، ومدى تأثير هذه العلاقة باختلاف ربحية الشركة، ومستوي التحفظ المحاسبي للشركة، كمتغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة، ولتحقيق هدف البحث، تم تحليل الإصدارات والدراسات المحاسبية السابقة لاشتقاق فروض البحث، ثم تم اجراء دراسة تطبيقية علي بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، للفترة من ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد خلص البحث في شقه النظري إلي أن الخصائص التشغيلية للشركات ( حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية)، لها تأثير إيجابي علي الجودة المدركة للمراجعة. كما خلص البحث في شقه التطبيقي إلي وجود تأثير إيجابي معنوي للخصائص التشغيلية للشركات ( حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية) علي الجودة المدركة للمراجعة الخارجية (سواء تم قياسه بدلالة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، أو حجم منشأة المحاسبة والمراجعة) في بيئة الممارسة العملية المصرية. وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات المعدلة علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة، انتهى البحث في شقه التطبيقي الي أن متغير ربحية الشركة له تأثير غير معنوي، علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة، في حين متغير مستوي التحفظ المحاسبي، له تأثير غير معنوي ، علي العلاقة محل الدراسة فيما يتعلق بحجم الشركة، ومستوي الرفع المالي، بينما كان لمستوي التحفظ المحاسبي تأثير معنوي علي العلاقة محل الدراسة فيما يتعلق بهيكل ملكية الشركة.

**الكلمات المفتاحية:** الخصائص التشغيلية- جودة المراجعة المدركة - التخصص الصناعي - حجم منشأة المحاسبة والمراجعة - ربحية الشركة - التحفظ المحاسبي.

## **The Impact of Operational Characteristics of the Companies on The Perceived Quality of the External Audit : An Empirical Study on a Sample of Non-Financial Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange In the Period From 2016 to 2017.**

### **Abstract**

The primary objective of this research is to investigate the relation between the operational characteristics of the companies (company size - company leverage - Institutional ownership) and perceived quality of the external audit (measured by auditor's industrial specialization). Additionally, the research examines how this relation is influenced by company's profitability and accounting conservatism as moderating variables. to achieve the aim of the research an empirical study was conducted on a sample of firms listed in the Egyptian stock exchange between 2016 and 2017. The theoretical study shows that the operational characteristics of the companies (company size - leverage – Institutional ownership) have a positive effect on perceived quality of audit. Moreover, the empirical study shows that the operational characteristics of the companies (company size –leverage - Institutional ownership) have a significant positive effect on the perceived quality of audit (whether by auditor's industrial specialization, or auditor size) of the Egyptian firms. The research also reveals an insignificant effect of the company's profitability as a moderating variable on this relation. Finally the accounting conservatism has an insignificant effect on the relationship between the operational characteristics of the companies (Except Institutional ownership) and the perceived quality of audit.

**Keywords:** operational characteristics - perceived quality of audit – Industrial Specialization - auditor size – Profitability - accounting conservatism.

## ١ - مقدمه البحث

تُعد القوائم المالية مصدر المعلومات الأكثر أهمية للمستخدمين، ويتمثل الهدف الرئيسي لها في إمداد أصحاب المصالح بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات، وحتى تتصف هذه القرارات بالرشد ينبغي أن تكون تلك المعلومات ملائمة وذات جودة ، بأن يكون لها قيمة تنبؤية Predictive value، وقيمة تأكيدية Confirmatory value، وتقدم تمثيلاً صادقاً Faithful representation يعكس الظواهر الاقتصادية والأوضاع المالية للشركة (Abdallah & Hussein,2014; Saladrignes & Grano,2014 ; Rusmin& Evans,2017;Jayeolaetal.,2017;، ٢٠١٧، ٢٠١٧، ٢٠١٧).

كما تُمثل جودة القوائم المالية من الأمور الهامة لأصحاب المصالح، ويعتبر تحقيقها مسئولية مشتركة بين الإدارة والمراجعين، فنظراً لوجود تعارض في المصالح، وعدم تماثل للمعلومات بين الأطراف المختلفة (Lee et al.,2006; Noor et al .,2015)، أدى ذلك لوجود حاجة ماسة وحتمية لمراجعة القوائم المالية من قبل طرف ثالث مستقل ، ليوفر تأكيداً معقولاً Reasonable Assurance علي ما اذا كانت القوائم المالية تعبر بصدق وعدالة عن حقيقة نتائج عمليات الشركة، ومركزها المالي، وتدفعاتها النقدية أم لا (Abedalqader et al.,2011;Bhatia et al.,2015; Suffian et al.,2015).

وينشأ الطلب علي خدمة المراجعة الخارجية نظراً للدور الإيجابي الذي تلعبه كآلية فعالة وعاملاً هاماً لضمان سلامة وجودة التقارير المالية، من خلال دورها في إضفاء الثقة علي المعلومات التي تحتويها، و لما لها من أثار إيجابية تتمثل في؛ الحد من مشاكل الوكالة، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة، والحد من السلوك الانتهازي للمديرين من خلال فرض قيود علي التلاعب بالأرباح، واكتشاف الممارسات المحاسبية غير الملائمة، والأخطاء الجوهرية والتقارير عنها، بما يدعم إمكانية الاعتماد علي المعلومات المحاسبية التي توصلها القوائم المالية، وبذلك تنعكس جودة المراجعة إيجاباً علي جودة القوائم المالية، وما تحتويها من معلومات ، وهذا من شأنه أن يلبي احتياجات أصحاب المصالح ويزيد من ثقتهم ، الأمر الذي ينعكس إيجاباً علي قراراتهم، وبذلك تقدم عملية المراجعة قيمة مضافة لعملائها، خاصة اذا كانت ذات جودة مرتفعة (Saladrignes & Grano,2014; Noor et al.,2015;Bhatia et al.,2015; Ghazali et al.,2015; Rusmin & Evans,2017; Alfraih,2017;Jayeolaetal.,2017 ; Fredriksson et al.,2018).

ويعتمد الأداء الفعال لأسواق الأوراق المالية علي سلامة أحكام المراجعين، وزيادة جودة عملية المراجعة، ولعل ما حدث من أزمات وفضائح مالية للشركات، دفع الهيئات التنظيمية والمهنية لفهم الأسباب الرئيسية لضعف وفشل عملية المراجعة، والمحددات والعوامل التي تؤثر علي جودتها، في ظل الدور الحيوي الذي تلعبه في التأثير على سلامة وجودة المعلومات المالية (Adeyemi & Fagbemi, 2012 ; Suffian et al., 2015).

وتستند جودة عملية المراجعة لمجموعة من المحددات منها محددات ذات صلة بمنتشأة مراقب الحسابات، ومحددات أخرى ذات صلة بمراقبي الحسابات أنفسهم، وأخيراً محددات ذات صلة بمنتشأة العميل، وخصائصه التشغيلية، والتفاعلات بين الأطراف المختلفة لإعداد القوائم المالية، وبيئة إعدادها (بيئة عمل عملاء المراجعة) (Vega & Lopez, 2012 ; Zerni, 2012; IAASB, 2013 ; PCAOB, 2015 ; Hegazy et al., 2015 ; Slaheddine, 2015; Akhalumeh et al., 2017).

ومن ناحية أخرى يؤثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية<sup>(1)</sup> (IFRS) علي جودة المراجعة، من خلال تأثيرها علي عدة جوانب، أهمها استناد معايير التقرير المالي الدولية علي محاسبة القيمة العادلة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي لحدوث تقلبات في معلومات القوائم المالية، لأنها مبنية علي المفاهيم التي تتطلب حكماً مهنياً، فقد توفر فرصة لإدارة الأرباح (طلخان، ٢٠١٧؛ Palea, 2013; Sunder, 2016). كما أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة زاد من الجهود المبذولة من قبل المراجعين، نتيجة لزيادة التعقيد المرتبط بالتقديرات والحكم الشخصي، وما يرتبط بها من مخاطر، وذلك تجنباً لخطر التقاضي، وبالتالي زادت أتعاب المراجعة. كما أن تبني معايير التقرير المالي الدولية أثر علي جودة المراجعة، من خلال التأثير على المنافسة في سوق المراجعة، حيث يعطي ميزة لمنشآت المحاسبة والمراجعة

(1) - تمثل معايير التقرير المالي الدولية IFRS مجموعة من المعايير عالية الجودة يتم تطبيقها في معظم الدول لإعداد التقارير المالية، بغرض زيادة شفافية وملاءمة ونوعية المعلومات المحاسبية الموجودة بالتقارير المالية لأغراض التقييم، وزيادة القدرة التفسيرية للمحتوي المعلوماتي للأرقام المحاسبية، وزيادة القابلية للمقارنة للمعلومات المالية، وذلك لتوفير معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات لأصحاب المصالح وخاصة المستثمرين والدائنين، بالإضافة لتمكين أصحاب المصالح من تقييم كفاءة وفعالية قرارات الإدارة بشأن استخدام الموارد (شرف، ٢٠١٧؛ Palea, 2013; Sunder, 2016).

الكبيرة لما تمتلكه من الخبرات والمهارات، والنواحي التدريبية، والمعرفة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، واتجاهها للتخصص في صناعات معينة وبالتالي زات الحصة السوقية للمكاتب الكبيرة، وزادت جودة المراجعة (Cameran & Dinh, 2014; Perotti, 2014; Khlif & Achek, 2016). كما تختلف الشركات فيما بينها فيما يتعلق بالخصائص التشغيلية، حيث تؤثر تلك الخصائص علي عدم التأكد المرتبط بعملياتها ودوافع الإدارة واختيارها لمنشآت المحاسبة والمراجعة (طلخان، ٢٠١٧؛ Narktabtee & Patpanichchot, 2011). وأشارت بعض الدراسات الأجنبية (Aksu et al., 2007; Adeyemi & Fagbemi, 2012; Brown et al., 2016; Akhalumeh et al., 2017)، إلي أن جودة المراجعة تختلف باختلاف الخصائص التشغيلية لشركة العميل. وفيما يتعلق ببيئة الممارسة المهنية المصرية، والاهتمام بجودة المراجعة، فقد اتجهت العديد من منشآت المحاسبة والمراجعة المصرية للشراكة مع منشآت Big4، لتحسين جودة أعمالها وسمعتها. وقد أنشأت هيئة سوق المال (سابقاً) عام ٢٠٠٨ وحدة رقابة جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدون لديها. وقد واكبت العديد من الدراسات أراء البحوث الأجنبية في ضرورة الاهتمام بجودة المراجعة الخارجية، ومنها (البيب، ٢٠٠٥؛ عوض، ٢٠٠٦؛ بركات، ٢٠٠٧؛ بهاء الدين، ٢٠٠٨؛ السيد، ٢٠١٢؛ العاصي، ٢٠١٥؛ شحاته، ٢٠١٥؛ موسى، ٢٠١٨).

وفيما يتعلق بالخصائص التشغيلية للشركات، أهتمت بعض البحوث المصرية بأثر الخصائص التشغيلية للشركات علي المتغيرات المختلفة، فقد قام المليجي (٢٠١٠) باختبار أثر هياكل الملكية المركزة كأحد الخصائص التشغيلية علي المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية. وهدف المدبولي (٢٠١٦) تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالمديونية. في حين اتجه، علي (٢٠١٧) الي اختبار أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات علي مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. بينما اهتم البعض الآخر من البحوث باختبار تأثير بعض الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات معدلة للعلاقات المختلفة ومنها؛ طلخان (٢٠١٧) فقد اختبر تأثير بعض الخصائص التشغيلية كمتغيرات معدلة للعلاقة بين المعلومات المحاسبية المقاسة وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية وأسعار الأسهم. في حين اتجهت دراسة

الصيرفي(٢٠١٨) لاختبار تأثير الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات معدلة للعلاقة بين التخصص الصناعي وتكلفة الاقتراض.

ويسعى البحث الحالي لدراسة تأثير الخصائص التشغيلية للشركات علي الجودة المدركة للمراجعة الخارجية (مقاسة بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات)، في ظل وجود بعض المتغيرات المعدلة مثل؛ نتيجة نشاط الشركة ، والتحفظ المحاسبي.

## ٢ - مشكلة البحث

أدت الفضائح والانتهاكات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة، وما تبعها من انهيار للشركات في العديد من دول العالم، وآثارها المدمرة على أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين والمقرضين، الي تساؤل العديد من الدراسات (Adeyemi & Fagbemi ,2012 ; Obiyo & Ezenwa, 2012 ; Alfraih,2017; Akhalumeh et al.,2017) ، عن مدى سلامة التقارير المالية، وحالات الغش بها، وضعف أليات الحوكمة. وقد أرجعت ذلك الانهيار الي ضعف عملية المراجعة أو غياب جودتها أو فشلها.

كما أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة عملية المراجعة، حيث زاد من الجهود المبذولة من قبل المراجعين لزيادة التعقيد المرتبط بالمعايير لاعتمادها علي القيمة العادلة والمرتبطة بالتقديرات والحكم الشخصي.

كما تساءل (Narktabtee & Patpanichchot,2011 ; Adeyemi & Fagbemi ,2017 ; Akhalumeh et al.,2012) ، عن تأثير الخصائص التشغيلية للشركات- والتي تختلف من شركة لأخري- علي الجودة المدركة لعملية المراجعة الخارجية، حيث تؤثر تلك الخصائص علي عدم التأكد المرتبط بعملياتها، وتكلفة تمويلها، وفرص النمو والمخاطر التي تتعرض له، ودوافع الإدارة ودرجة حريتها عند اختيارها بين البدائل المحاسبية التي تسمح بها المعايير ، وعلي اختيارها لمنشأة المحاسبة والمراجعة الذي تضيفي الثقة علي معلومات قوائمها المالية، وقدرتها علي اكتشاف الاخطاء، والممارسات المحاسبية غير الملائمة، والتقرير عنها. وإذا كانت العلاقة واضحة التأثير في الدول المتقدمة، فهل يوجد دليل عملي علي وجود علاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وجودة المراجعة المدركة في البيئة المصرية؟. وبذلك تسعى الدراسة لاختبار العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات والجودة

المدركة للمراجعة الخارجية، وذلك بعد تبني الشركات المصرية معايير التقرير المالي الدولية ٢٠١٥، ولذلك يُمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة عن الأسئلة التالية نظرياً وعملياً في مصر من خلال الاسئلة التالية:

- ما مفهوم ومقاييس ومردود جودة المراجعة من منظور أصحاب المصالح؟.
- ما هي أهم محددات جودة المراجعة من المنظورين المهني والأكاديمي ؟.
- هل تؤثر الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي جودة المراجعة المدركة بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية ٢٠١٥ ؟.
- وهل يختلف ذلك التأثير إن وجد باختلاف نتيجة نشاط الشركة، ومستوي التحفظ المحاسبي، كمتغيرات معدلة؟.

### ٣- هدف البحث

يستهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات والجودة المدركة للمراجعة الخارجية، ومدى تأثير هذه العلاقة ببعض المتغيرات مثل؛ نتيجة نشاط الشركة، ومستوي التحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق علي بعض الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٧.

### ٤- أهمية ودوافع البحث

تتمثل الأهمية الأكاديمية للبحث من خلال تناوله لموضوع الخصائص التشغيلية للشركات في ظل اختلافها فيما بينها، وتقييم أثر هذه الخصائص التشغيلية علي الجودة المدركة للمراجعة الخارجية مقاسة بالتخصص الصناعي لمنشأة المحاسبة والمراجعة ، وذلك في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية، وذلك في محاولة لتضييق فجوة البحوث المحاسبية في هذا المجال. كما يسعى هذا البحث لتقديم مساهمة أكاديمية من خلال دراسة تأثير بعض المتغيرات ، مثل نتيجة نشاط الشركة، ومستوي التحفظ المحاسبي للشركة، علي العلاقة التأثيرية بين الخصائص التشغيلية، وجودة المراجعة المدركة، وتقديم دليل من الواقع العملي علي هذا التأثير، إن وجد.

وأما عملياً فإن البحث يأخذ جانب المبادرة في دراسة واختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركات علي جودة المراجعة المدركة بعد تبني مصر لمعايير التقرير المالي الدولية ٢٠١٥، الأمر الذي يجعل نتائجه أكثر أهمية لهيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية. ومن دوافع البحث سعيه لتطوير منهجية تساير البحوث الأجنبية، ذات الصلة ، بإجراء ثلاثة أنواع من التحليل وهي؛ التحليل الأساسي، والتحليل الإضافي، وتحليل الحساسية، وذلك للتغلب علي نقص يكاد يكون متكرراً في البحوث المصرية في هذا المجال ، وبذلك يحاول هذا البحث تضيق الفجوة بين الدراسات الأكاديمية التي تمت في دول متقدمة، والدراسات التي تمت في جمهورية مصر العربية.

## ٥ - حدود البحث

يقتصر هذا البحث علي دراسة وتحليل واختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركات (حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية) علي الجودة المدركة للمراجعة الخارجية ، ومدى تأثر هذه العلاقة ببعض المتغيرات مثل نتيجة نشاط الشركة، ومستوي التحفظ المحاسبي للشركة، وذلك بالتطبيق علي بعض الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. ويقتصر هذا البحث في مرحلة التحليل الأساسي في الاعتماد علي التخصص الصناعي لمنشأة المحاسبة والمراجعة لمراقب الحسابات كمقياس للجودة المدركة للمراجعة الخارجية. وفيما يتعلق بالتحليل الإضافي فقد تم معالجة متغيرات نتيجة نشاط الشركة، والتحفظ المحاسبي كمتغيرات رقابية. أما ما يتعلق بتحليل الحساسية فقد تم إعادة اختبار كافة العلاقات التأثيرية محل الدراسة في ظل الاعتماد علي حجم منشأة المحاسبة والمراجعة BIG4 كمقياس بديل للجودة المدركة للمراجعة الخارجية. وبذلك يخرج عن نطاق هذا البحث أي خصائص تشغيلية أخرى بخلاف التي تم ذكرها. كما يخرج عن نطاق البحث الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية ، والمؤسسات المالية. وأيضاً يخرج عن نطاق البحث اختبار العلاقات بالاعتماد علي المؤشرات الأخرى لجودة المراجعة المدركة (مثل ؛ تدوير مراقب الحسابات ومنشأته ، وأتعاب منشأة المحاسبة والمراجعة، وعدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد منشأة المحاسبة والمراجعة). كما تقتصر فترة الدراسة في هذا البحث علي السنوات من ٢٠١٦ وحتى سنة ٢٠٠٧. وأخيراً فان قابلية النتائج للتعميم مشروطة بحدود البحث وضوابط اختيار مجتمع وعينة وفترة الدراسة وأدوات القياس المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة.

## ٦ - خطة البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه وفي إطار حدوده يُستكمل البحث علي النحو التالي:

١/٦- جودة المراجعة (المفهوم والمقاييس من منظور أصحاب المصالح).

٢/٦- محددات جودة المراجعة من المنظورين المهني والأكاديمي.

٣/٦- تحليل العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وجودة المراجعة المدركة واشتقاق الفرض الأول(وفرعياته).

٤/٦- تحليل العوامل المؤثرة علي العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وجودة المراجعة المدركة واشتقاق الفروض من الثاني حتي الرابع.

٥/٦- منهجية البحث والتحليل الإضافي وتحليل الحساسية.

٦/٦- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

### ١/٦- جودة المراجعة(المفهوم والمقاييس من منظور أصحاب المصالح)

نظراً للدور الهام، والمضيف للقيمة الذي تلعبه المراجعة الخارجية في تحقيق وزيادة جودة القوائم المالية، وما تحتويه من معلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات السليمة، من قبل أصحاب المصالح (Ghazali et al.,2015)، فقد لاقى موضوع جودة المراجعة اهتماماً كبيراً من قبل الجهات المهنية، والباحثين وخاصة في الدول المتقدمة ، إلا أنه لا يوجد اتفاق علي مفهوم محدد لجودة المراجعة، باعتباره مفهوماً نسبياً ، يختلف باختلاف أصحاب المصالح (Lee et al.,2006;Hamdan et al.,2012;Reyad,2012;Camer-an & Perotti, 2014; Lin & Lin,2016).

فيرري (1981) DeAnglo ، أن جودة المراجعة تتعلق بقدرة مراقب الحسابات علي اكتشاف الأخطاء الجوهرية والتقرير عنها. ويشير (1988) Palmrose إلي أن جودة المراجعة تتعلق بارتفاع مستوي التوكيد المهني باحتمال عدم احتواء القوائم المالية علي تحريفات جوهرية، والوفاء بمعايير المراجعة وقواعد وأداب السلوك المهني.

وفي اتجاه آخر عرفها ، علي ( ٢٠٠٩ ) علي أنها مجموعة من الخصائص الفنية والنوعية في المراجعة التي تشبع حاجات أصحاب المصالح في الشركة بشأن توفير الية لمراجعة الأداء المالي والاقتصادي للشركة.

ويتفق كل من (Titman & Trueman, 1986; Hamdan et al.,2012 ; Slaheddine,2015) ، علي أن جودة المراجعة تعبر عن قدرة المراجعة علي توفير تأكيد لأصحاب المصالح يُمكنهم من الوثوق في والاعتماد علي المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية.

وقد أشارت الإصدارات المهنية ذات الصلة ( IAASB,2013 ; PCAOB<sup>(1)</sup>, 2015 ) إلي أن جودة المراجعة تتعلق بكفاءة مراقبي الحسابات، وخبراتهم، وموضوعيتهم، ومدى قدرتهم علي اكتشاف التحريفات الجوهرية، والنقير عنها واصدار أحكام مهنية صائبة. ويضيف (IAASB,2013) ، أن جودة المراجعة من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية تتعلق بتجميع كافة أدلة الإثبات عند أداء عملية المراجعة. في حين يري (Hamdan et al.,2012;Reyad,2012) أن جودة المراجعة من وجه نظر مستخدمي المعلومات المحاسبية تعني تقديم ضمان أن المعلومات ليس بها أخطاء. بينما يري زكي (٢٠١٨) ، أن جودة المراجعة من وجه نظر الإدارة تعني الانتهاء من عملية المراجعة في أسرع وقت ممكن، وتخفيض الأتعاب. ومن وجه نظر مراقبي الحسابات تعني قيامهم بكل المهام المطلوبة منهم بشكل مرضي.

**ويخلص الباحث مما سبق إلي أنه لم يتم الاتفاق علي مفهوم محدد لجودة المراجعة، لا من جانب الهيئات المهنية، ولا من جانب الدراسات الأكاديمية، وأن هناك تعريفات متعددة ومتنوعة ومختلفة لجودة المراجعة باعتبارها مفهوماً نسبياً، يختلف باختلاف جهات نظر مستخدمي المعلومات، وإدارة الشركة، ومراقبي الحسابات.**

**ويري الباحث أنه يمكن تعريف جودة المراجعة علي أنها؛ ارتفاع مستوي التوكيد المهني لعملية المراجعة بما يُمكن ويشبع حاجات أصحاب المصالح من الوثوق في ، والاعتماد علي، المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من خلال توافر مجموعة من الخصائص الفنية والنوعية في عملية المراجعة، وكفاءة وخبرة مراقبي الحسابات ومدى قدرتهم**

(<sup>1</sup>) – Public company Accounting oversight Board (PCAOB) مجلس الرقابة علي أعمال مراقبي حسابات الشركات الأمريكية المقيدة بالبورصة، تم أنشاؤه من قبل الكونجرس الأمريكي للإشراف علي مراجعة الشركات الأمريكية المقيدة بالبورصة، لتعزيز جودة المراجعة الخارجية (www.pcaobus.org).

علي اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، والتقارير عنها، وإصدار أحكام مهنية صائبة بشكل مرضي، مع الالتزام بمعايير المراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني.

وفيما يتعلق بمقاييس جودة المراجعة، فقد اتفق (Lee et al.,2006;Elshafie & Nyadroh,2014;DeFond & Zhang,2014) ، علي أنه نتيجة لعدم وجود تعريف محدد لجودة المراجعة، لم يتم التوصل لمقياس محدد لجودة المراجعة، ولا يمكن قياس جودة المراجعة بسهولة ، ولكن تم الاعتماد علي مجموعة من المقاييس كمؤشرات لجودة المراجعة.

وقد اتفق (Cadman & Stein, 2007; Robkob et al. ,2011; Popova ,2013; Rusmin & Evans,2017) ، علي أن التخصص الصناعي <sup>(١)</sup> يُعد مؤشراً لجودة

(١) - اتفق (Reichelt & Wang,2010; Kato & Semba,2016) علي أن التخصص الصناعي يمثل علامة مميزة لكثير من المهن مثل؛ العلوم الطبية، والهندسية، والمحاسبة والمراجعة، ومجالات المعرفة المختلفة. ويعد أحد الأساليب الحديثة في مجال المراجعة للارتقاء بجودة عملية المراجعة، نظرا لتنوع وتعدد الصناعات وتميز كل صناعة بخصائص عن غيرها من حيث طبيعة نشاطها وأصولها ومتطلباتها، فكتافة سوق المراجعة حفزت منشآت المحاسبة والمراجعة، وخاصة كبيرة الحجم نحو التخصص في مراجعة صناعات محددة وذلك لاكتساب الخبرات والمعرفة بطبيعة ومشاكل ومخاطر صناعة شركة العميل مما يزيد من مستوي خبرتهم وكفاءتهم، وبالتالي تزيد جودة المراجعة. وقد عرف، عوض (٢٠٠٦) التخصص الصناعي علي أنه قيام مراقب الحسابات بأداء خدمات مراجعة مستقلة لعملاء ينتمون لنفس الصناعة، مما يضمن تماثل طبيعة =عمليات المنشآت لهذا القطاع، وإمكانية الحصول علي المعرفة والخبرات المتعلقة بطبيعة عمل القطاع. بينما يري منصور(٢٠٠٧) علي أنه قدرة مراقب الحسابات علي الإلمام بجميع مقومات نشاط أو صناعة معينة من = خلال معرفته بالإطار الفكري للمراجعة أو معايير الأداء المهني بأنواعها المختلفة في حين اتفق (شحاته، ٢٠١٥; arens et al.,2011) علي أنه امتلاك مراقب الحسابات معرفة وخبرة طويلة وتفصيلية بصناعة العميل وطبيعة عملياته، نتيجة الممارسة المتكررة في ذلك النشاط. كما يري (Carcello & Nagy ,2004; Kend ,2008) ، أن اتجاه منشآت المراجعة للتخصص الصناعي لعدة أسباب أهمها: التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال، وحاجة المراجع لمواكبة ذلك وفهم طبيعة أنشطة العملاء في ظل التطور التكنولوجي، واختلاف طبيعة كل صناعة عن الأخرى ، وسعي مراقب الحسابات للتميز عن غيره ، بالإضافة لوجود حالات للتقاضي ، وأيضاً اندماج كثير من منشآت المحاسبة والمراجعة بغرض التخصص الصناعي. ويتفق (Carcello & Nagy ,2004; Cadman & Stein, 2007; Kend ,2008; Robkob et al. ,2011; Reyad,2012; Popova ,2013; Kato & Semba,2016 ; Rusmin & Evans,2017) ، علي أن التخصص الصناعي كأحد مقاييس جودة المراجعة يزيد من الحصة السوقية لمنشأة المحاسبة والمراجعة، ويزيد من خبرة مراقب الحسابات، ويمكنه من المعرفة والفهم والإلمام لخصائص منشأة العميل، وزيادة الكفاءة المهنية وتكوين خبرات متخصصة، وتقليل الجهد المبذول، وزيادة القدرة علي اكتشاف التحريفات الجوهرية، وتقليل وقت عملية المراجعة، وفترة إصدار تقرير المراجعة، وبالتالي زيادة جودة المراجعة، وتفوق جودة المراجعة لدي مراقبي الحسابات المتخصصين في الصناعة ،مراقبي الحسابات غير المتخصصين في الصناعة. وفيما يتعلق بقياس التخصص الصناعي يمكن حسابه بدلالة الحصة السوقية لمراقب الحسابات من خلال؛ حساب النسبة المئوية لمجموع أصول العملاء التي يقوم مراقب الحسابات بمراجعتهم في صناعة معينة إلي إجمالي أصول الصناعة. أو نسبة عدد عملاء مراقب الحسابات في صناعة ما إلي إجمالي عدد عملاء الصناعة أو يمتلك أكثر من ١٠% من حصة الصناعة، أو عندما يسيطر علي سوق الصناعة أربع سنوات (Fernando et al.,2010; Vega & Lopez,2012; Reyad,2012;Huang et al.,2015) . وسوف يعتمد الباحث في قياسه للتخصص الصناعي لمراقب الحسابات، كمقياس لجودة المراجعة، علي النسبة المئوية لمجموع أصول العملاء التي يقوم مراقب الحسابات بمراجعتهم في صناعة معينة إلي إجمالي أصول الصناعة قياساً علي (Meza,2011;Vega & Lopez,2012; Yeung & Lento,2018).

المراجعة، فمراقبي الحسابات المتخصصين في الصناعة يقدمون جودة مراجعة أعلى من غير المتخصصين. بينما يري الأباصيري (٢٠١٧) ، أن من مقاييس جودة المراجعة حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، حيث تقدم شركات المراجعة الكبيرة خدمات ذات جودة مرتفعة نظرا لما لها من سمعة تريد أن تحافظ عليها. كما يري (Zerni, 2012 ; Elshafie & Nyadroh,2014 ; DeFond & Zhang,2014) أن مؤشرات جودة المراجعة تتمثل في؛ حجم شركة المراجعة والتخصص الصناعي. وفي نفس الاتجاه يري (Meyer,2009;Fernando et al.,2010 ; Slaheddine,2015) ، أن جودة المراجعة تتمثل في مجموعة المؤشرات وهي؛ الحصة السوقية ، وحجم شركة المراجعة ، والتخصص الصناعي لشركة المحاسبة والمراجعة .

وفي اتجاه آخر يري البعض (شحاته ٢٠١٥؛ السيد ٢٠١٧؛ موسى ، ٢٠١٨ ) أن من مقاييس جودة المراجعة خبرة مراقبي الحسابات ومدى سلامة رأيه بشأن استمرارية الشركة، وحجم منشأته. بينما يري (العاصي ، ٢٠١٦؛ زكي، ٢٠١٨) أنه يمكن التعبير عن جودة المراجعة ضمناً من خلال مستوى تحفظ شركة العميل وجودة أرباحه ومدى ممارسته لإدارة الأرباح.

وقد اشتمل (Francis,2011; Kilgore et al.,2011) علي كل مقاييس جودة المراجعة التي جاءت بالدراسات، حيث أوضح أن مقاييس جودة المراجعة تتمثل في عدة مقاييس وهي؛ سلامة رأي مراقبي الحسابات، وخبرتهم، وحجم شركة المحاسبة والمراجعة، وكون منشأة المحاسبة والمراجعة تنتمي لواحدة من منشآت المراجعة الدولية، والحصة السوقية، وتدوير لمراقب الحسابات، واستقلاله، والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وأتعاب عملية المراجعة، والعواقب الاقتصادية لنتائج المراجعة، وعدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد منشأة المحاسبة والمراجعة.

ووفقاً للبعض (الأباصيري ، ٢٠١٧ ؛ زكي ، ٢٠١٨ ؛ موسى ، ٢٠١٨) تنعكس مقاييس جودة المراجعة علي توافر مستويين للجودة وهما جودة المراجعة المدركة <sup>(١)</sup> Perceived

(١) – يعتمد الباحث، علي جودة المراجعة المدركة Perceived Audit ، في قياسه لأثر الخصائص التشغيلية للشركات علي جودة المراجعة، والتي تعبر عن مستوي الجودة المتوقع من وجه نظر أصحاب المصالح.

Audit ، وجودة المراجعة الحقيقية Actual Audit Quality ، ويشير، زكي(٢٠١٨) إلى أن جودة المراجعة المدركة تعبر عن مدي توقع أصحاب المصالح لمستوي معين من جودة التقارير المالية، في ضوء استيعابهم لمصادقية ما توصله لهم تلك التقارير من معلومات دالة علي الجودة. ويتفق ذلك التعريف مع كافة مقاييس جودة المراجعة ماعدا سلامة رأي مراقب الحسابات، وبذلك تعبر جودة المراجعة المدركة عن مستوي الجودة المتوقع من وجه نظر أصحاب المصالح.

بينما تعبر جودة المراجعة الحقيقية عن مدي وفاء مراقب الحسابات بمسئوليته المهنية والتزامه بقواعد آداب وسلوكيات المهنة. وهو ما يتفق مع تعريف كل من (DeAngelo ,1981 ;Palmrose,1988) والمتعلق بمدي سلامة رأي مراقب الحسابات. ويرى، زكي(٢٠١٨) ، أن أفضل مقاييس للتحقق من جودة المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية هي المقاييس ذات الصلة بمنشأة العميل، وأن هناك صعوبة في الاعتماد علي بعض مقاييس جودة المراجعة ذات الصلة بمراقبي الحسابات ومنشأتهم ؛ مثل فشل المراجعة والالتزام بسياسة التدوير والذي يتطلب بيئة مهنية وتنظيمية قوية وتفعيل الدعاوي القضائية. كما أنه لا يمكن اعتبار حجم منشأة المحاسبة والمراجعة في مصر مقياساً حقيقياً للجودة علي الرغم من شراكة العديد من منشآت المحاسبة والمراجعة المصرية مع Big4 لأنها شراكة صورية.

ويختلف الباحث مع دراسة زكي(٢٠١٨)، حيث يعتبر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة مقياساً لجودة المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية ، لأن منشآت Big 4 لديها من الموارد والخبرة، والتكنولوجيا ، مما يسمح لهم بأداء مراجعة ذات جودة. وهو ما يتم نقله لمنشآت المحاسبة والمراجعة المصرية ، ويتفق ذلك مع دراسات (Abedalqader et al,2011;Khanh & Nguyen ,2012; Akhalumeh et al.,2017; Rusmin & Evans,2017) ، حيث منشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى لديها من الموارد والامكانيات والموارد التقنيات ولديها من الخبرة العلمية والعملية والقدرة والملاءة المهنية والتعليم والتدريب، واجتذاب الكفاءات المدربة وتوافر نظم رقابة الجودة وكبر عدد عملائها ، وتستطيع ان تتخصص صناعياً.

**كما يرى الباحث إمكانية الاعتماد على مقياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات** كمقياس لجودة المراجعة المدركة، في بيئة الممارسة المهنية المصرية، باعتباره أحد الأساليب الحديثة للارتقاء بجودة عملية المراجعة، كما يحفز كثافة سوق المراجعة مراقبي الحسابات الكبار على الاستفادة من خبراتهم في مجال الصناعة للتنافس وتقديم أفضل مراجعة أعلى جودة لعملائهم، وتزداد جودة المراجعة لدي مراقبي الحسابات المتخصصين في الصناعة بمعدل أعلى من مراقبي الحسابات غير المتخصصين. **ويخلص الباحث مما سبق إلى أن** مقاييس جودة المراجعة تنعكس من خلال مستويين لجودة المراجعة، الأول جودة المراجعة المدركة، والثاني جودة المراجعة الحقيقية يتعلق بمدى وفاء مراقب الحسابات بمسئوليته المهنية والتزامه بقواعد آداب وسلوكيات المهنة. **كما يخلص الباحث إلى أنه، يمكن تقسيم مقاييس جودة المراجعة، لثلاثة اتجاهات: الأول** مقاييس ذات الصلة بمنشأة المحاسبة والمراجعة مثل ؛ حجم منشأة المحاسبة والمراجعة ، واتعاب عملية المراجعة، سياسة التدوير ، وبقاء شريك المراجعة، الحصة السوقية. **والثاني** مقاييس ذات الصلة بمراقبي الحسابات مثل؛ سلامة رأي مراقب الحسابات بصفة عامة وبشأن الاستمرارية بصفة خاصة، وخبرته، والتخصص الصناعي والفشل في أداء عملية المراجعة، وعدد الدعاوي المرفوعة ضده. **والثالث والأخير** مقاييس ذات الصلة بمنشأة العميل مثل التحفظ وجودة الأرباح وإدارة الأرباح.

## ٢/٦ - محددات جودة المراجعة من المنظورين المهني والأكاديمي

بداية فقد تناولت عدد من الإصدارات المهنية (IAASB,2013;PCAOB,2015) محددات، أو أبعاد، جودة المراجعة، فقد أصدر (2013) IAASB ، إطاراً يتضمن محددات جودة المراجعة، وأوضح أنها **تتمثل في أربع محددات ؛ الأولى** محددات متعلقة بمدخلات عملية المراجعة Input Factors، **والثانية** محددات متعلقة بمخرجات عملية المراجعة Output Factors، **والثالثة** محددات متعلقة بالتفاعلات بين أطراف سلسلة توريد اعداد القوائم المالية Financial Reporting Supply Chain، **والرابعة** محددات متعلقة بسياق إطار بيئة اعداد التقارير المالية Contextual Factors.

فيما يتعلق بالمحددات الخاصة بمدخلات عملية المراجعة، فهي تتمثل في ثلاثة عناصر وهي؛ أولاً: عناصر خاصة بالأخلاق والأمور الواجب توافرها عند أداء عملية

المراجعة مثل الجوانب الأخلاقية العامة والخاصة الواجب توافرها في مراقبي الحسابات وتمتع فريق العمل بالاستقلال، وممارسة الشك المهني وتبادل المعلومات بين فريق العمل والتشاور فيما بينهم. ثانياً: عناصر متعلقة بالخبرة والمعرفة ووقت عملية المراجعة مثل الفهم الكافي والمتعمق لطبيعة الصناعة الخاصة بالعميل وتوافر التخصصات الضرورية والمهارات وتحديد مسؤوليات أعضاء الفريق، والوقت اللازم لعملية المراجعة وتوزيع الجيد للموارد البشرية لدي منشأة المحاسبة والمراجعة علي عملية المراجعة لكل العملاء ، ووجود اجراءات محددة لمنح التراخيص لمنشآت المحاسبة والمراجعة، وتنفيذ الدورات التدريبية لمراقبي الحسابات خاصة للصناعات المتخصصة. ثالثاً: عناصر خاصة بإجراءات عملية المراجعة والرقابة علي الجودة مثل ؛ التزام فريق التكليف بمعايير المراجعة والقوانين واللوائح ذات الصلة، ووجود إجراءات للرقابة علي جودة عملية المراجعة، وتحديد جهات مسئولة عن التفتيش علي عملية المراجعة، وتطوير من منهجية عملية المراجعة، ووجود نظم فعالة للتحقق من فشل عملية المراجعة ومعاقبة منشأة المراجعة التي يثبت فشلها.

**أما فيما يتعلق بالمحددات الخاصة بمخرجات عملية المراجعة،** فتتمثل في؛ المخرجات علي مستوي التكليف وتتضمن؛ تقرير مراقب الحسابات؛ ويشمل تقريره لمستخدمي القوائم المالية، وتقريره للمسئولين عن الحوكمة، وتقريره للإدارة ، وتقريره للجهات الخاصة بالإشراف والرقابة علي الشركات. وكذلك المخرجات علي مستوي منشأة المحاسبة والمراجعة والمستوي القومي وتشمل؛ تقارير الشفافية والتي تتضمن معلومات عن نظم رقابة الجودة والأليات الحوكمية بمنشآت المحاسبة والمراجعة ، والتقارير السنوية المتعلقة بأداء منشآت المحاسبة والمراجعة وطرق تحسن أدائها.

**أما فيما يتعلق بالمحددات المتعلقة بالتفاعلات بين أطراف سلسلة توريد اعداد القوائم المالية،** وتشمل، التفاعلات بين مراقبي الحسابات والأطراف الأخرى ( تشمل الادارة والمسئولين عن الحوكمة ومستخدمي القوائم المالية ومنظمي المهنة). وأيضاً التفاعلات بين الإدارة والأطراف الأخرى) تشمل المسئولين عن الحوكمة والمسئولين ومستخدمي القوائم المالية)، وكذلك التفاعلات بين المسئولين عن الحوكمة والأطراف الأخرى (وتشمل المنظمين ومستخدمي القوائم الأخرى). وأخيراً التفاعلات بين المنظمين ومستخدمي القوائم المالية.

وأخيراً المحددات المتعلقة بسياق بيئة اعداد التقارير المالية، والتي تنعكس بصورة ضمنية علي جودة عملية المراجعة من خلال تأثيرها علي عملية اعداد التقارير ونفعيتها وجودتها، وتشمل تلك المحددات القوانين واللوائح ذات الصلة واطار إعداد التقارير المالية، وممارسات الأعمال، وبيئة عميل المراجعة ( مثل حوكمة الشركات والفترة الزمنية لإعداد التقارير المالية، والعوامل الثقافية المتعلقة بالشفافية وممارسة التحفظ).

ومن خلال تحليل الباحث للإطار الصادر عن IAASB ، يتفق الباحث مع دراسة زكي (٢٠١٨) أن هذا الاطار يعد بمثابة إرشادات تهدف للتحسين من جودة عملية المراجعة وتطويرها والارتقاء بها، وهذا يتطلب بدوره التزام كافة الأطراف (الجهات التنظيمية ومنشآت المحاسبة والمراجعة ومراقبي الحسابات) بأبعاد هذا الإطار.

ومن ناحية أخرى فقد تناول (2015) PCAOB ، نشرة مفاهيمية بخصوص محددات جودة المراجعة تتمثل في ثمانية وعشرين محددًا، وهي محددات خاصة بكفاءة ومهارات يلزم توافرها في محترفي عملية المراجعة لأداء عملية المراجعة. ومحددات خاصة بعملية المراجعة مثل الاستقلال والاعتاب والبنية التحتية. ومحددات متعلقة بنتائج عملية المراجعة وأثرها علي القوائم المالية كإعادة اصدارها، والرقابة الداخلية والتقرير عن أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية، ومدى التعرض للدعوي القضائية نتيجة كذب ادعاء منشأة المراجعة بشأن عملية مراجعة القوائم المالية.

ومن الجدير بالذكر أنه توجد عدة إصدارات أخرى<sup>(١)</sup> بشأن محددات جودة المراجعة ولكنها تتفق معظمه مع الإصدار الدولي IAASB وتدور في فلكه.

(١) - توجد عدة إصدارات أخرى بشأن محددات جودة المراجعة ومنها علي سبيل المثال؛ اصدار مجلس التقرير بالمملكة المتحدة (FRC) Financial Reporting Council، حيث اصدر في عام ٢٠٠٨ ورقة بعنوان " اطاراً لجودة = المراجعة" (FRC,2008). وكذلك المجلس الكندي للمساءلة Canadian Public (CPAB) Accountability Board ، أصدر ورقة عمل في عام ٢٠١٣ بشأن جودة المراجعة(2013)، وأيضاً أصدر معهد المحاسبين القانونيين باستراليا ونيوزيلندا Chartered Accountants (CPAB) وأيضاً أصدر معهد المحاسبين القانونيين باستراليا ونيوزيلندا (CAANZ) Australia and New Zealand ورقة عمل في عام ٢٠١٥ بعنوان تعريف جودة المراجعة (CAANZ,2015). كما قام الاتحاد الأوروبي للمحاسبين Federation of European Accountants (FEE)، بإصدار ورقة بعنوان " نظرة عامة علي مبادرات ومؤشرات جودة المراجعة". كما قام المعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين Nederlandse Beroepsorganisatie Van Accountant (NBA) بإصدار عدة أوراق عمل بشأن جودة المراجعة ، وكان آخرهم ورقة عمل عام ٢٠١٧ بعنوان " تعريف جودة المراجعة" .. ويعتقد الباحث أن كافة الإصدارات منققة في مجملها مع الإصدار الدولي IAASB ولكنها اقل تفصيلاً وشمولاً منه.

وفيما يتعلق بمحددات جودة المراجعة من المنظور الأكاديمي ؛ يري البعض (Cahan et al.,2011; Reyad,2012;Hegazy et al. ,2015) أن من محددات جودة المراجعة، أن تتم المراجعة وفقاً للمعايير المهنية، وكذلك مؤهلات مراقبي الحسابات ، والشراكة مع Big4 ، وفترة الاحتفاظ بالعميل. ويؤيد (Reyad,2012 ; Al-Nimer, 2015) ، علي أن من محددات جودة المراجعة، التأهيل العلمي والعملية لمراقب الحسابات، والاستقلال، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وبيئة الممارسة المهنية، والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات والمعرفة بصناعة العميل، والجوانب الأخلاقية العامة والخاصة الواجب توافرها في مراقبي الحسابات ، وأتعاب عملية المراجعة، والتعرض للدعاوي القضائية، وعوامل سياق اعداد القوائم المالية. وقد أيد ( Kilgore et al. (2011) ، أن التفاعلات التي تتم بين الأطراف المختلفة أحد محددات جودة المراجعة. بينما يري(Ball et al.,2015) أن عوامل المخرجات أحد محددات الجودة مثل تقرير مراقب الحسابات، وتقرير التفتيش علي منشآت المحاسبة والمراجعة. في حين اتفق (Fernando et al.,2010; Slaheddine,2015) علي مختلف الأبعاد السابقة.

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن الإصدارات المهنية خاصة الإصدار الدولي الصادر عن IAASB ، اهتمت بمحددات جودة المراجعة، وخلصت إلي أنها تتمثل في أربعة محددات وهي؛ محددات متعلقة بمدخلات عملية المراجعة، و محددات متعلقة بمخرجات عملية المراجعة ، ومحددات متعلقة بالتفاعلات بين أطراف سلسلة توريد اعداد القوائم المالية، ومحددات متعلقة بسياق بيئة اعداد التقارير المالية. و تُعد بمثابة إرشادات تهدف للتحسين من جودة عملية المراجعة وتطويرها والارتقاء بها، وعلي كافة الأطراف الاحتذاء بها.

ويري الباحث أن الدراسات الأكاديمية و الإصدارات المهنية، تتفق في مجملها حول مختلف أبعاد جودة المراجعة. وأن الهدف هو الارتقاء بجودة عملية المراجعة وتطويرها.

### ٣/٦- تحليل العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وجودة المراجعة المدركة واشتقاق الفرض الأول(وفرعياته)

تختلف الشركات فيما بينها، فيما يتعلق بخصائصها التشغيلية، والتي تؤثر علي عدم التأكد المرتبط بعملياتها وتكلفة تمويلها، وفرص النمو والمخاطر التي تتعرض له

، ودوافع الإدارة ودرجة حريتها عند اختيارها بين البدائل المحاسبية التي تسمح بها المعايير، وعلى اختيارها لمنشأة المحاسبة والمراجعة، الذي يضيف الثقة على معلومات قوائمها المالية، وقدرته على اكتشاف الأخطاء، والممارسات المحاسبية غير الملائمة، والتقرير عنها، وبالتالي على جودة المراجعة (طلخان، ٢٠١٧، ; Narktabtee & Patpanichchot, 2011). كما يؤكد (Akhalumeh et al. (2017)، على أن الخصائص التشغيلية للشركات مؤشرات مهمة لجودة المراجعة وسوف يتناول الباحث بعض من هذه الخصائص (حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية) من خلال تأثيرها على جودة المراجعة المدركة، وذلك كما يلي:-

### ١/٣/٦ - تحليل العلاقة بين حجم الشركة وجودة المراجعة المدركة واشتقاق الفرض الفرعي الأول للبحث

يري (Lawrence et al. (2011 أن الاختلاف في جودة المراجعة يرجع في كثير من الأحيان الي حد كبير إلي خصائص شركة العميل، ومنها حجم الشركة. وقد اتفق (طلخان، ٢٠١٧; Narktabtee & Patpanichchot, 2011) على أن حجم الشركة يؤثر على حرية اختيار الإدارة بين السياسات المحاسبية، فالشركات كبيرة الحجم تقل لديها حرية الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية مقارنة بغيرها من الشركات، وبالتالي تقل ممارسات إدارة الأرباح لديها، وتكون أكثر التزاماً بالمعايير الدولية، بما ينعكس على جودة تقاريرها المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية. كما تمتلك الشركات كبيرة الحجم، الخبرات، والموارد المالية، التي تمكنها من توفير خدمة مراجعة بجودة مرتفعة. ويؤيد (Khanh & Nguyen (2012، أن الشركات الكبيرة تزداد لديها تكلفة الوكالة، وتعرض لضغوط وبالتالي تسعى لأن تكون لديها جودة مراجعة عالية، وتتعاقد مع منشآت مراجعة كبيرة.

وفي نفس الاتجاه اتفق الكثيرون (Aksu et al., 2007; Khasanah, 2016; Brown & Knechel, 2016)، على أن حجم الشركة يؤثر على سلوك الإدارة ودوافعها تجاه ممارسات السلوك الانتهازي، ويمثل عامل رئيسي في اختيار منشآت المحاسبة والمراجعة ذات الجودة المرتفعة. ويؤكد (Carcello & Nagy (2004، على أن الشركات كبيرة الحجم تسعى أن تتعاقد مع منشآت مراجعة ذات مستوي جودة مرتفعة، لأن أعمالها أكثر تعقيداً،

كما أن من الصعب على مراقب الحسابات للشركات كبيرة الحجم أن يمتلك خبرة في صناعة العملاء دون أن يكون متخصص في تلك صناعة.

وكذلك يؤكد (Putra & Subowo,2017; Mawardi, 2017) علي أنه كلما زاد حجم الشركة كلما زادت المعلومات التي تتاح لأصحاب المصالح، وتسعي الشركة لوجود مراجعة عالية الجودة، لتوفير الثقة في المعلومات، وذلك بغض النظر عن قيامها بممارسات إدارة الأرباح من عدمه.

وإتساقاً مع ما سبق يري (Carcello & Nagy ,2004;Uwuigbe ,2011; Adeyemi & Fagbemi ,2012;Akhalmeh et al.,2017) ، أنه توجد علاقة إيجابية بين حجم الشركة وجودة المراجعة، فالشركات الأكبر حجماً تمتلك من الموارد ما يمكنها لوضع أفضل الآليات، لجذب والتعاقد مع منشآت مراجعة علي مستوي مرتفع من السمعة والكفاءة، ومراجعين علي مستوي عال.

وقد أشار (Nooret al. (2015) إلي أن حجم الشركة له تأثير إيجابي علي أداء المراجعين، حيث يقوم المراجعون المرتبطون بالشركات الكبيرة ببذل المزيد من الجهد. وتماشياً مع ما سبق يري (Khasanah (2016 أن حجم الشركة يؤثر بشكل كبير علي جودة المراجعة.

**ويخلص الباحث مما سبق إلي أن حجم الشركة يعد من الخصائص التشغيلية التي تؤثر علي نواحي عديدة ، فالشركات كبيرة الحجم يرتفع لديها تكلفة الوكالة، وتتعرض لتكاليف سياسية، كما يؤثر حجم الشركة علي دوافع الإدارة تجاه السلوك الانتهازي، ويقلل من حريتها في الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية، كما تمتلك الشركات كبيرة الحجم الخبرات والموارد التي تمكنها من توفير والتعاقد مع منشآت مراجعة عالية الجودة. كما أن الشركات كبيرة الحجم تكون أعمالها أكثر تعقيداً، وتتعاقد مع مراقبي الحسابات المتخصصين في الصناعة لأنها تمتلك الخبرة في صناعة العملاء. كما يخلص الباحث الي الشركات ذات الحجم الكبير تنتج معلومات أكثر مقارنة بغيرها من الشركات الصغيرة وذلك لكبر حجم أعمالها وارتباط العديد من أصحاب المصالح بها وتحتاج لتوفير خدمة مراجعة علي مستوي عالي من الكفاءة والجودة المرتفعة، لتوفير الثقة في المعلومات. وأيضاً يخلص الباحث الي أنه توجد علاقة إيجابية بين حجم الشركة وجودة المراجعة لأن حجم الشركة له تأثير إيجابي**

علي أداء المراجعين، لكبر حجم أعمالها وسعي المراجعون لبذل المزيد من الجهد. وأخيراً يخلص الباحث الي أن الاختلاف في جودة المراجعة يرجع في الي حد كبير إلي اختلاف خصائص شركة العميل، ومن ضمنها حجم الشركة.

**ويري الباحث أنه نظراً لأن الشركات كبيرة الحجم يرتبط بها عدد كبير من أصحاب المصالح المتعددين والمتنوعين، فهي تسعى لكسب ثقتهم، والحفاظ علي مكانتها، من خلال توفير قوائم مالية تحتوي علي معلومات محاسبية مفيدة و ذات جودة مرتفعة، لها قيمة تنبؤية، وتأكيدية ، وتقدم تمثيلاً صادقاً للوضع المالي للشركة، وبالتالي تحتاج لخدمة مراجعة مرتفعة الجودة، وبالتالي فان حجم الشركة علي جودة المراجعة. وبناء علي ما سبق يتوقع الباحث أن يؤثر حجم الشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولذا يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الأول (H1a) علي النحو التالي:**

**H1a:** يؤثر حجم الشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

## ٢/٣/٦ - تحليل العلاقة بين الرفع المالي للشركة وجودة المراجعة واشتقاق الفرض الفرعي الثاني للبحث

يشير (Chadha & Sharma,2015; Dewi et al.,2018) إلي أن مستوي الرفع المالي يمثل الأداة لقياس مدي استخدام الشركة أموال الغير في التمويل، كما يعبر عن العلاقة بين الأموال المقترضة والمملوكة للشركة. ويوضح (Zamri et al.,2013) أن الشركات تسعى لجذب الأموال من خلال أن تكون قوائمها المالية بجودة عالية. وقد اتفق (Abedalqader et al,2011; Chadha & Sharma,2015 ; Gwatidzo et al.,2016 ; Dewi et al.,2018) ، علي أن الرفع المالي يرتبط بمستوي مخاطر مرتفع. كما يوضح (Khanh & Nguyen ,2012 ; Noor et al .,2015 ; Gwatidzo et al.,2016) ، أنه في ظل ارتفاع مستوي الرفع المالي وارتفاع درجة المخاطرة يكون لدي الشركات دوافع للتلاعب بالأرباح. ويؤكد (Aksu et al.,2007; Karjalainen,2011 ; Akhalumeh et al.,2017) ، أن نسبة الرفع المالي، تمثل أحد دوافع قيام الادارة بارتكاب الغش بالقوائم المالية للوفاء بشروط المديونية.

في حين تري دراسات عكس ما سبق، ومنهم (Zamri et al. (2013 حيث يري أنه يوجد ارتباط سلبي بين الرفع المالي وإدارة الأرباح ، حيث يحد مستوي الرفع المالي المرتفع من إدارة الأرباح. ويرى (Khanh & Nguyen (2012 أن أصحاب القروض لديهم الدوافع لمراقبة الشركات المقترضة. ويتفق (Zamri et al., 2013; Gwatidzo et al., 2016) ، مع الدراسة السابقة، حيث تقوم الأطراف المقترضة بالحد من قدرة الإدارة علي الانتهازية. ويضيف (Zamri et al., 2013; Khanh & Nguyen, 2012) ، أن سعي المقرضين لفرض قيود علي إدارة الشركة، يكون من خلال طلبهم علي وجود أليات رقابية لحماية أموالهم، وأهمها خدمات المراجعة ذات جودة عالية.

واتساقاً مع ما سبق اتفقت العديد من الدراسات (Adeyemi & Fagbemi, 2012; Hassan, 2013; Akhalumeh et al., 2017; Alzeaiden & Al-Rawash, 2018) أن الشركات ذات الرفع المالي المرتفع، تعمل على تحسين جودة المعلومات المحاسبية لديها، وهذا يرتبط إيجاباً بجودة المراجعة.

ويؤكد (Noor et al., 2015; Akhalumeh et al., 2017) أنه توجد علاقة إيجابية بين جودة المراجعة، وارتفاع مستوي الرفع المالي للشركات ، فأصحاب الديون يطالبون بضمانات لجودة القوائم المالية للشركات وتعد المراجعة أهمها، ويتجه المراجعون في منشآت المحاسبة والمراجعة التي تراجع شركات لديها مستوي رفع مالي مرتفع ، لبذل المزيد من الجهد، تقادياً لمخاطر التقاضي.

وتماشياً مع ما سبق اتفق (Aksu et al., 2007; Adeyemi & Fagbemi, 2012; Karjalainen, 2011; Akhalumeh et al., 2017; Alzeaiden & Al-Rawash, 2018) ، علي أن مستوي الرفع المالي للشركة، يعد أحد محددات قيام الشركة باختيار منشأة المحاسبة والمراجعة مرتفعة الجودة، وبالتالي يرتبط مستوي الرفع المالي ايجاباً بجودة المراجعة، وذلك وفقاً لطلبات المقرضين.

**ويخلص الباحث مما سبق إلي أن مستوي الرفع المالي يعبر عن استخدام الشركة لأموال الغير، كما تتجه الشركات لتحسين جودة معلومات قوائمها المالية لكسب ثقة المقرضين الأموال. وكلما زاد مستوي الرفع المالي كلما زاد مستوي المخاطر، وقد يمثل أحد دوافع قيام الادارة لارتكاب الغش بالقوائم المالية للوفاء بشروط المديونية. وإن كانت تري بعض**

الدراسات تري عكس ذلك حيث يقلل مستوي الرفع المالي المرتفع من دوافع إدارة الأرباح. كما يخلص الباحث أيضاً الي اتفاق الدراسات إلي وجود دوافع لدي أصحاب الأموال من المقرضين، لحماية أموالهم ، وذلك من خلال سعيهم لفرض قيود علي إدارة الشركة، من خلال وجود أليات رقابية لضمان أموالهم، وأهمها المراجعة ذات الجودة عالية. من خلال تعاقد الشركات مع منشآت محاسبية ومراجعة ذات جودة مرتفعة . كما أن المراجعين في هذه المنشآت يبذلون مزيد من الجهد، لتقديم خدمة مراجعة بجودة مرتفعة.

ويري الباحث أنه في ظل تعارض المصالح وارتفاع تكاليف الوكالة، وارتفاع مستوي الرفع المالي وما يرتبط به مستوي مرتفع من المخاطر، لابد من وسيلة أو الية لضمان أموال فعالة وهذا يعد أحد أسباب التعاقد مع منشآت محاسبية ومراجعة تقدم خدمة مراجعة عالية الجودة.

**وبناء علي ما سبق يتوقع الباحث أن يؤثر مستوي الرفع المالي للشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولذا يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثاني (H1b) علي النحو التالي:**

**H1b:** يؤثر مستوي الرفع المالي للشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

### ٦/٣/٣- تحليل العلاقة بين هيكل ملكية<sup>(١)</sup> شركة وجودة المراجعة واشتقاق الفرض الفرعي الثالث للبحث

بداية يري طلخان، ٢٠١٧ ; ; Hassan,2013; Adeyemi & Fagbemi, 2012) (Hamdan, 2017) ، أن هيكل الملكية يعبر عن هوية ملاك الشركة وحجم أموالهم، ويعد

(١) -تتعدد أشكال هيكل الملكية، فمنها ما يعرف بهيكل الملكية المركزة ،والذي يشير إلي ملكية عدد صغير من المساهمين لعدد كبير من الأسهم، ومنها ما يعرف بالملكية المؤسسية والتي تشير لامتلاك مساهمين في شكل مؤسسات لعدد من أسهم رأس المال (مثل ؛ ملكية المؤسسات الحكومية، و ملكية المؤسسات المالية، و ملكية الشركات، ملكية صناديق الاستثمار، وغيرها من الملكية المؤسسية)، والملكية العائلية، ( المليجي، ٢٠١٠ ; Shin & Tsung,2009). وسوف يعتمد الباحث في دراسته لهيكل الملكية، علي وجود الملكية المؤسسية من عدمها، حيث يعتقد أن جودة المراجعة المدركة سوف تتأثر في ظل الملكية المؤسسية - باعتبارها أحد الخصائص التشغيلية للشركة - عنه في حالة عدم وجودها.

أحد أليات الحوكمة، ويرتبط ارتباط وثيق بجودة التقارير المالية، حيث يؤثر هيكل الملكية وأشكاله علي جودة المعلومات المحاسبية.

وقد اتفق (Mitra et al.,2007;Hassan,2013; Kasai ,2014; Hamdan, 2017;Yeung & Lento,2018; Alzeaiden & Al-Rawash,2018) علي أنه كلما كان هيكل ملكية الشركة يتضمن مستثمرين في شكل مؤسسات، كلما سعت الشركة لإنتاج معلومات محاسبية عالية الجودة، كما يعزز هيكل الملكية المؤسسية، من القدرة علي المراقبة، من خلال استخدام إمكانياتهم، ومواردهم، و التأثير علي إدارة الشركات، لتقديم مستوي كبير من التفصيل في المعلومات، لمنع الممارسات الانتهازية ، والحد من التلاعب في الأرباح والمعلومات، وتقليل من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة، ويتطلب ذلك عملية مراجعة عالية الجودة.

وفي نفس الاتجاه يري (Okforina & Wedari ,2015; Alfraih,2017) أن هيكل ملكية الشركة، يعد من العوامل المؤثرة علي جودة المراجعة، فنظراً لانفصال الملكية عن الإدارة، وعدم التماثل في المعلومات بين المساهمين والمديرين، والتعارض في المصالح التي تزيد من تكاليف الوكالة، يدفع ذلك نحو التعاقد من مراجعين ذوي كفاءة عالية ، وتمثل الملكية المؤسسية آلية هامة، نظراً لخبرتهم وما يتوافر لديهم من موارد، لذلك من المرجح إمكانية وجود طلب علي خدمات مراجعة مرتفعة الجودة، ودفع الشركات للتعاقد مع شركات مراجعة كبري Big4 ، لإضفاء الثقة علي قوائمها المالية.

كما يؤكد (Kane & Velury,2004 ; Zureigat,2011; Lobo et al.,2013) أن هيكل الملكية المؤسسية يدفع الشركات للاهتمام بجودة المراجعة، فالشركات التي لديها ملكية مؤسسية تميل لاستقطاب خدمة مراجعة ذات جودة مرتفعة، وتوجد علاقة إيجابية بشكل كبير بين الملكية المؤسسية وجودة المراجعة.

واتساقاً مع ما سبق يري (Adeyemi& Fagbemi ,2012; Hassan,2013; Alfraih ,2017) ، أن الملكية المؤسسية أفضل من ملكية الأفراد في عملية المراقبة لأنهم يطالبون بمعلومات ذات جودة ، وكلما زادت الملكية المؤسسية كلما زادت جودة المراجعة. وعلي العكس مما سبق يري (Chalaki et al. (2012) أنه لا توجد علاقة بين هيكل الملكية، سواء المركزة أو المؤسسية وجودة التقارير المالية.

**ويخلص الباحث مما سبق الي أن هيكل الملكية يعد، أحد أدوات الحوكمة، ويؤثر علي جودة المعلومات المحاسبية، كما أن هيكل الملكية المؤسسي، يوفر القدرة علي المراقبة والتحليل، من خلال خبرتهم وما يتوافر لديهم من موارد إمكانياتهم، لمنع الممارسات الانتهازية، والحد من التلاعب في الأرباح والمعلومات. كما يعد هيكل ملكية الشركة، من العوامل المؤثرة علي جودة المراجعة، ودافع للاهتمام بجودة المراجعة من خلال سعي للتعاقد الشركات مع شركات مراجعة كبري ذات جودة مرتفعة ، لإضفاء الثقة علي قوائمها المالية. كما يخلص الباحث إلي أن كلما زادت الملكية المؤسسية كلما زادت جودة المراجعة، وان كانت القليل من الدراسات تري عكس ذلك.**

**ويري الباحث أن ملكية المؤسسات تحسن من بيئة المعلومات وتقلل من المخاطر ، وتحد من الغش ومنع التلاعب، وتدفع الإدارة للتعاقد مع مكاتب مراجعة ذات كفاءة مهنية عالية، وترتبط الملكية المؤسسية ايجاباً بجودة المراجعة.**

**وإناء علي ما سبق يتوقع الباحث أن يؤثر هيكل الملكية علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولذا يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثالث (H1c) علي النحو التالي:**

**H1c: يؤثر هيكل الملكية علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

**٦/٣/٤ - تحليل العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وجودة المراجعة المدركة واشتقاق الفرض الأول الرئيسي للبحث**

أشارت عدد من الدراسات زكي ، ٢٠١٨ ; Karjalainen,2011; Aksu et al.,2007) (Brown et al.,2016; Akhalumeh et al.,2017 ، الي أن جودة المراجعة تختلف باختلاف الخصائص التشغيلية لشركة العميل ومنها؛ حجم الشركة، والرفع المالي، وهيكل الملكية، وغيرهم من الخصائص، التي تؤثر علي سلوك الإدارة ومستوي جودة المراجعة المرجوة.

وقد اتفقت دراسات (Lawrence et al .,2011;Uwug- Carcello&Nagy,2004; Khasanah,2016;- Noor et al.,2015; Adeyemi&Fagbemi,2012; Akhalumeh et al.,2017) علي أنه توجد علاقة إيجابية بين حجم الشركة وجودة

المراجعة، وأن الاختلاف في جودة المراجعة يرجع في كثير من الأحيان الي حد كبير إلي خصائص شركة العميل، ومن ضمنهم حجم الشركة.

وأيضاً اتفقت دراسات (Aksu et al.,2007 ; Adeyemi & Fagbemi ,2012; Hassan,2013; Akhalumeh et al.,2017; Alzeaideen & Al-Rawash,2018) ، أنه توجد علاقة ايجابية بين مستوي الرفع المالي للشركة وجودة المراجعة، حيث تسعى الشركات لوجود منشآت محاسبية ومراجعة ذات جودة مراجعة مرتفعة، يبذلون مزيد من الجهد، لتقديم خدمة مراجعة بجودة مرتفعة.

وكذلك اتفقت دراسات (Mitra et al.,2007;Hassan,2013; Zureigat,2011; Lobo et al.,2013; Kasai ,2014;;Oktorina & Wedari ,2015; Alfraih,2017;Yeung& Lento,2018; Alzeaideen & Al-Rawash,2018) ، أنه توجد علاقة ايجابية بين هيكل ملكية الشركة وجودة المراجعة، حيث يعد هيكل ملكية الشركة، من العوامل المؤثرة علي جودة المراجعة، ودافع للاهتمام بها، من خلال سعي للتعاقد الشركات مع شركات مراجعة كبري ذات جودة مرتفعة.

**ويخلص الباحث مما سبق، أن الدراسات أوضحت وجود علاقة إيجابية بين كل من حجم الشركة، والرفع المالي، وهيكل الملكية كخصائص تشغيلية للشركة، وجودة المراجعة المدركة. ويري الباحث أن الخصائص التشغيلية تعد للشركات مؤشرات مهمة لجودة المراجعة، وتمثل أحد محدداتها.**

**وبناء علي ما سبق يتوقع الباحث أن تؤثر الخصائص التشغيلية ( حجم الشركة، والرفع المالي، وهيكل الملكية) مجتمعة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي جودة المراجعة المدركة. ولذا يمكن اشتقاق الفرض الأول (H1) علي النحو التالي:**

**H1: تؤثر الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي جودة المراجعة المدركة.**

## ٤/٦ - تحليل العوامل المؤثرة علي العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات

### وجودة المراجعة المدركة واشتقاق الفروض من الثاني حتي الرابع

يتناول هذا الجزء من البحث دراسة وتحليل المتغيرات المعدلة، التي تؤثر علي العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وجودة المراجعة المدركة، وأهمها؛ نتيجة نشاط (ربحية)

الشركة، ومستوي التحفظ المحاسبي، ومن ثم اشتقاق الفروض من الثاني وحتى الرابع للبحث، وذلك علي النحو التالي:

### ١/٤/٦ - تحليل أثر نتيجة نشاط (ربحية) الشركة، علي العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وجودة المراجعة المدركة، واشتقاق الفرض الثاني للبحث

يشير (Kartikasari & Merianti, 2016 ; Dewi et al., 2018) إلي أن نتيجة نشاط الشركة تعني تحقيق الشركة لأرباح أو خسائر، أو قدرة الشركة علي توليد الأرباح. ويوضح (Shen & Lin, 2009; Khanh & Nguyen, 2012 ; Abdallah & Hussein, 2014 ; Akhalumeh et al., 2017) ، أن الربحية تعد من أهم المؤشرات التي تخبر أصحاب المصالح، عن أداء إدارة الشركة وكفاءتها ، والعامل الرئيسي في الطلب على الأسهم من قبل المستثمرين. كما يوضح Akhalumeh et al. (2017) أن تحقيق الشركات لنتيجة موجبة يرتبط إيجاباً بجودة المراجعة.

ويوضح (Suffianet al. (2015) ، أن الشركات كبيرة الحجم والتي تحقق ربحية عالية، تتجه للتعاقد مع مكاتب مراجعة ذات سمعة كبيرة وكفاءة مهنية عالية. كما يؤكد Libby & Kinney (2000) علي أن انخفاض الربحية أو تحقيق الشركات لخسائر يزيد من مخاطر التلاعب بالأرباح، وبالتالي هناك حاجة لخدمات مراجعة ذات جودة مرتفعة.

وفي اتجاه آخر تناولت دراسات (Salama & Putnam, 2015; Haqqani & Zehra, 2015; Gwatidzo et al., 2016; Kartikasari & Merianti, 2016; Akhalumeh et al., 2017; Vo, 2017 ; Dewi et al., 2018) وتأثير نتيجة نشاط الشركة وتحقيقها لربحية علي مستوي الرفع المالي، وقدرة الشركة علي التعاقد مع منشآت محاسبية ومراجعة عالية الجودة. فقد اتفق (Haqqani & Zehra, 2015; Gwatidzo et al., 2016; Kartikasari & Merianti, 2016) ، علي أن هناك علاقة ايجابية بين ربحية الشركة ومستوي الرفع المالي. وعلي العكس مما سبق اتفق (Salama & Putnam, 2015; Akhalumeh et al., 2017; Vo, 2017 ; Dewi et al., 2018) علي أن نتيجة نشاط الشركة، ترتبط سلبياً بالرفع المالي، فانخفاض ربحية الشركات، يزيد من اعتمادها علي أموال الغير في التمويل، وبالتالي يزيد مستوي الرفع المالي، كما تؤثر علي قدرة الشركة علي التعاقد مع منشآت محاسبية ومراجعة عالية الجودة. وفي اتجاه آخر يري Abdallah & Hussein

(2014) ، أنه توجد علاقة إيجابية بين تحقيق الشركة لنتيجة نشاط موجبة وهيكل الملكية المؤسسية.

**ويخلص الباحث مما سبق إلي إتفاق غالبية الدراسات علي أن نتيجة نشاط الشركة تؤثر علي حجم الشركة ومستوي الرفع المالي وهيكل الملكية واتجاهها لاستقطاب خدمات مراجعة عالية الجودة. وعلية يتوقع الباحث أن يختلف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة علي جودة المراجعة المدركة باختلاف نتيجة النشاط كمتغير معدّل. ولذلك يمكن اشتقاق الفرض الثاني (H2) علي النحو التالي:**

**H2:** يختلف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي جودة المراجعة المدركة باختلاف نتيجة نشاط الشركة.

**٦/٤/٢- تحليل أثر مستوي التحفظ المحاسبي<sup>(١)</sup> ، علي العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وجودة المراجعة المدركة، واشتقاق الفرض الثالث للبحث**

يلقي التحفظ اهتماماً كبيراً في الفكر المحاسبي، وقد اتفقت العديد من الدراسات (Lara et al.,2009;Reyad,2012; Ruch & Taylor ,2015 ; Watson et al.,2015;Tosi & Paidar,2015 ; Lee & Sami,2015; Hamdan, 2018;Ramalingegowda & Yu,2017; ; ، علي أن التحفظ المحاسبي، يعد أحد الأدوات الفعالة لتقليل مستوي المخاطر، حيث يحد من مقدرة الادارة علي ممارسة السلوك الانتهازي، وإدارة الأرباح، ويحسن من الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، ويقلل من عدم تماثل المعلومات، ويحسن من جودة المعلومات المحاسبية، بما ينعكس في زيادة جودة القوائم المالية، ويزيد من جودة المراجعة، وبالتالي قرارات أصحاب المصالح.

(١) - يعني التحفظ المحاسبي تأجيل الاعتراف بالأخبار السارة، وتعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة ، أو الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، أو عدم توقع أي ربح مع توقع كل الخسائر، أو الأخذ بالقيم الأقل للأصول (Reyad,2012;Ruch & Taylor ,2015). أو هو الأخذ بالمفهوم أو القاعدة الأكثر تحفظاً بما يؤثر سلباً علي صافي الأصول ( أبو الخير، ٢٠٠٧). وينقسم التحفظ إلي تحفظ مشروط، وتحفظ غير مشروط. ويقاس التحفظ بعدة نماذج، منها نموذج باسو Basu والذي يقاس التحفظ اعتماداً علي عدم تماثل الاعتراف بالأحداث الاقتصادية Asymmetrical timeliness ، كما يقاس بالاستحقاقات السالبة Negative Accruals، والاحتياطات الخفية Hidden Reserves ، والعلاقة بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية Asymmetrical Accruals to cash flow. كما يقاس التحفظ المحاسبي من خلال حساب نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لحقوق الملكية Market to Book value (MTB). ويعتمد الباحث في قياس التحفظ علي MTB ( شرف ، ٢٠١٧).

**فيما يتعلق بعلاقة التحفظ المحاسبي بحجم الشركة، وجودة المراجعة،** يري (Hamdan 2011) أن جودة المراجعة تُعد متغيراً هاماً للشركات، خاصة كبيرة الحجم، فنظراً لتعرضها للتكاليف السياسية بالمقارنة بالشركات الأصغر حجماً، ومساهمتها في ترشيد قرارات الاستثمار، فثتحتاج لخدمة مراجعة ذات جودة عالية لإضفاء الثقة في المعلومات المالية، لاستيفاء لمسؤوليتها تجاه جميع أصحاب المصالح، كما أن الشركات كبيرة الحجم تكون أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية. وقد أكد (Lee et al. (2006) علي أن الطلب علي التقارير المالية الأكثر تحفظاً ينعكس أيضاً في الطلب علي مراجعة عالية الجودة، ومن ثم فالتحفظ في التقارير المالية يرتبط بجودة المراجعة، حيث يرتبط المراجعون ذوي الجودة المرتفعة بتقارير مالية أكثر تحفظاً للشركات كبيرة الحجم.

**أما فيما يتعلق بعلاقة التحفظ المحاسبي بمستوي الرفع المالي للشركة وجودة المراجعة،** فيري (Tosi & Paidar,2015 ; Goh et al.,2017 ; Ramalingegowda & Yu,2018) ، أن التحفظ المحاسبي يخفض من المخاطر، ويقلل من نسبة الرفع المالي. وقد اتفق (Ball et al.,2008; Hamdan,2011; Dalvi& Mardanloo ,2014 ; Salama & Putnam,2015; Suleiman,2017) علي وجود علاقة تبادلية ومختلطة بين التحفظ والرفع المالي ، حيث يري (Ball et al.,2008;Salama & Putnam,2015; Sunder et al.,2018) أن التحفظ المحاسبي يزيد من ثقة المقرضين والدائنين، ويوثر بصورة ايجابية علي مستوي الرفع المالي. كما يري (Hamdan (2011 أنه كلما زاد مستوي الرفع المالي للشركة كلما زاد حاجتها للتحفظ زيادة ثقة المقرضين.

بينما يري (Dalvi& Mardanloo ,2014 ;Suleiman,2017) أنه كلما زاد الرفع المالي يزداد احتمال اتجاه الادارة لممارسة السلوك الانتهازي والتلاعب بالأرباح لعدم انتهاك شروط المديونية مما يقلل من التحفظ المحاسبي.

وفيما يتعلق بعلاقة التحفظ المحاسبي بهيكل ملكية الشركة وجودة المراجعة، ينفق (Tosi & Paidar,2015; Hamdan, 2017;Ramalingegowda & Yu,2018) أن التحفظ المحاسبي يزداد مع وجود الملكية المؤسسية، كما يساعد التحفظ المحاسبي في تعزيز الدور الإيجابي للملكية المؤسسية علي أداء الشركة.

فيما يرى (Lara et al.,2009; Reyad,2012;Lee & Sami,2015) أن التحفظ المحاسبي يؤثر علي جودة المراجعة، من خلال تقليل المخاطر التي تتعرض لها الشركات، ويقيد من إدارة الأرباح، ويساهم التحفظ في تحسين جودة التقارير المالية، وهو ما يؤثر علي عمل المراجعين بصورة إيجابية. ويؤكد (Reyad,2012;Hamdan et al.,2012) ، علي وجود علاقة ايجابية بين التحفظ المحاسبي وجودة المراجعة. كما يؤكد Alarlooq et al. (2014) أن مستوي التحفظ المحاسبي يرتبط سلباً بممارسات إدارة الارباح في ظل ارتفاع جودة المراجعة.

ويخلص الباحث مما سبق إلي أن التحفظ المحاسبي يحسن من جودة القوائم المالية، وجودة المراجعة. ويرتبط بالشركات كبيرة الحجم، ذات التقارير المالية الأكثر تحفظاً ، والذي ينعكس أيضاً في الطلب علي مراجعة عالية الجودة، ومن ثم فالتحفظ في التقارير المالية يرتبط بحجم الشركة وبجودة المراجعة. كما يخلص الباحث إلي وجود علاقة تبادلية ومختلطة بين التحفظ والرفع المالي، فيمكن أن يزيد التحفظ المحاسبي من ثقة أصحاب الأموال، ويؤثر بصورة ايجابية علي مستوي الرفع المالي. وأيضاً كلما زاد الرفع المالي يزداد احتمال اتجاه الادارة لممارسة السلوك الانتهازي والتلاعب بالأرباح، مما يقلل من التحفظ المحاسبي، وبدوره يتطلب خدمات مراجعة ذات جودة مرتفعة. وأيضاً يرتبط التحفظ المحاسبي بوجود الملكية المؤسسية، بما يتوفر لها من موارد وأليات للمراقبة وأهمها المراجعة. كما يؤثر التحفظ المحاسبي علي عمل المراجعين بصورة إيجابية، وتوجد علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وجودة المراجعة.

ويري الباحث أن التحفظ المحاسبي يرتبط ويؤثر علي الخصائص التشغيلية للشركات وجودة المراجعة ، وإن كانت العلاقات مختلطة وتبادلية ، إلا أنه عنصر مؤثر وحيوي وهام. وبناء علي ما سبق يتوقع الباحث أن يختلف تأثير للخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة علي جودة المراجعة المدركة باختلاف مستوي التحفظ المحاسبي كمتغير معدّل.

**ولذلك يمكن اشتقاق الفرض الثالث (H3) علي النحو التالي:**

**H3:** يختلف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي جودة المراجعة المدركة باختلاف مستوي التحفظ المحاسبي.

### ٦/٤/٣- تحليل تأثير نتيجة النشاط، ومستوي التحفظ المحاسبي معاً علي العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات وجودة المراجعة المدركة، واشتقاق الفرض الرابع للبحث

يتضح من الدراسات السابقة، المتعلقة بكل من المتغيرات المعدلة (نتيجة نشاط الشركة ، مستوى التحفظ المحاسبي للشركة)، كل علي حده، وجود اتفاق بينها علي تأثير الخاصية منفردة علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة. وبناء علي ما سبق يتوقع الباحث أن يختلف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي جودة المراجعة المدركة باختلاف نتيجة النشاط، ومستوي التحفظ المحاسبي معاً كمتغيرات معدلة. ولذلك يمكن اشتقاق الفرض الرابع (H4) علي النحو التالي:

**H4:** يختلف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي جودة المراجعة المدركة باختلاف نتيجة النشاط ومستوي التحفظ المحاسبي للشركة معاً.

### ٦/٥- منهجية البحث والتحليل الإضافي وتحليل الحساسية

يستهدف الباحث في هذه الجزئية عرض منهجية البحث تمهيداً لاختبار فروضه. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سيعرض الباحث لكل من؛ أهداف الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، ونموذج البحث، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة ، وأدوات وإجراءات الدراسة والنماذج الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وأخيراً نتائج اختبار فروض البحث ، وذلك علي النحو التالي:

### ٦/٥/١- أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية، اختبار، فروض البحث لتحديد، ما إذا كانت الخصائص التشغيلية ( حجم الشركة والرفع المالي وهيكل الملكية) تؤثر علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ومدى اختلاف هذه العلاقة باختلاف كل من؛ نتيجة نشاط الشركة، والتحفظ المحاسبي، كمتغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة .

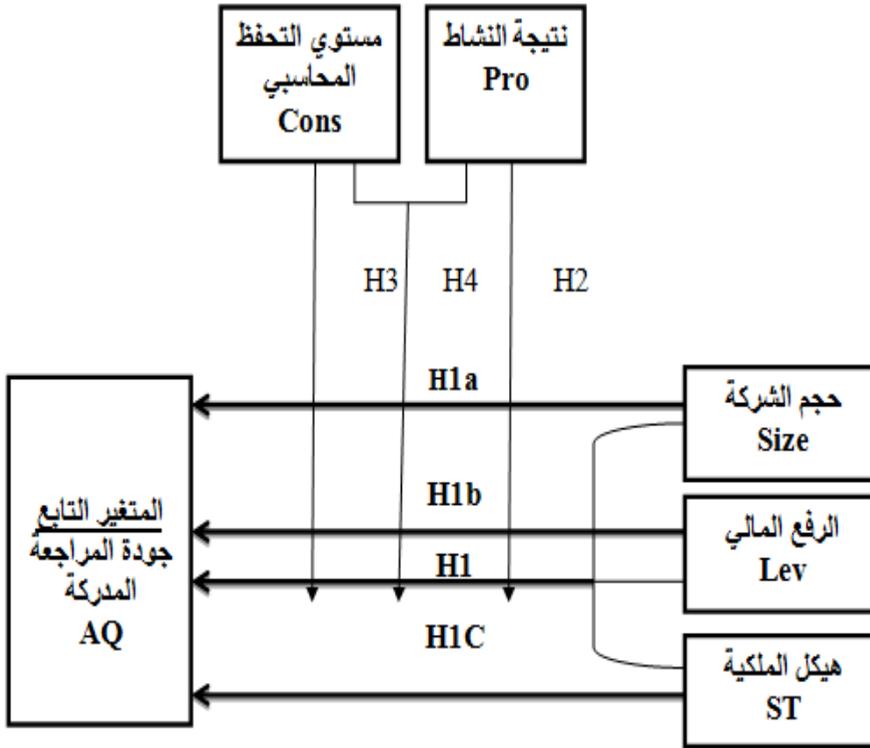
### ٦/٥/٢- مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، للفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٧ (بعد تبني معايير التقرير المالي الدولية ٢٠١٥)

، بعد استبعاد المؤسسات المالية، نظراً لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها، وذلك قياساً على دراسة كل من (Alfraih,2017)، وتم اختيار عينة تحكمية من هذه الشركات (1).

### ٣/٥/٦ - نموذج البحث

ويوضح الشكل (١) عرضاً لنموذج البحث



نموذج البحث: من اعداد الباحث

(1) - تم مراعاة عدة اعتبارات في اختيارها، أهمها؛ أن تكون قوائمها المالية والإيضاحات المتممة لها متوفرة خلال سنوات الدراسة، وأن تكون القيمة الدفترية لحقوق الملكية موجبة، وأن تقوم بنشر قوائمها المالية بالعملة المصرية. وقد تم استبعاد مشاهدات الشركات التي لم تتوفر قوائمها المالية، أو أسعار أسهمها. وقد بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة عدد (١٠٠) بأجمالي حجم (٢٠٠) مشاهدة (ملحق رقم (١)).

## ٤/٥/٦ - توصيف وقياس متغيرات الدراسة

يوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة ورموزها في نموذج الانحدار وطريقة قياس كل منها واتجاهها المتوقع.

العلاقة المتوقعة	التوصيف وطريقة القياس	نوعه	الرمز	المتغير
	لأغراض التحليل الأساسي يتم قياسها بدلالة التخصص الصناعي <sup>(١)</sup> Ms كمقياس لجودة المراجعة. وتم قياسه من خلال حساب النسبة المئوية لمجموع أصول العملاء التي يقوم مراقب الحسابات بمراجعتهم في صناعة معينة إلى إجمالي أصول الصناعة؛ (Meza,2011; Vega& Lopez,2012; Yeung&Lento,2018). ولأغراض تحليل الحساسية يتم قياسها بدلالة حجم منشأة المحاسبة والمراجعة التي ينتمي لها مراقب الحسابات. وتم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة يتم مراجعتها من قبل مراقب حسابات ينتمي لمنشأة محاسبة ومراجعة محلية شريكة مع إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى BIG4 ، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كانت غير ذلك (Aryan,2015; Akhalumeh et al.,2017; Alfraih,2017 ; Yeung & Lento,2018).	تابع	AQ	١ - جودة المراجعة المدركة
+	ويعني حجم الشركة حجم عملياتها وإجمالي حجم أصولها، ويمثل أحد الخصائص التشغيلية المميزة الهامة لها. وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي حجم أصول الشركة ، وذلك قياساً علي (Suffian et al.,2015; Ghazali et al.,2015; Khasanah,2016; Alfraih,2017; Fredriksson . et al.,2018 )	مستقل	Size	٢ - الخصائص التشغيلية حجم الشركة ١/٢
+	ويعني الرفع المالي مدى اعتماد الشركة علي أموال الغير في تمويل عملياتها ، ويشير للمخاطر التي قد تواجهها الشركة في حالة عدم قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين. وتم قياسه بنسبة إجمالي الالتزامات الي إجمالي الأصول (Ghazali et al.,2015 ; Chadha & Sharma,2015 ; Gwatidzo et al.,2016 ;Suffian et al.,2015; Alfraih,2017; Dewi et al.,2018)	مستقل	Lev	٢ب- مستوي الرفع المالي

(١) - يمكن حساب التخصص الصناعي من خلال حساب الحصة السوقية لمراقب الحسابات من خلال: حساب النسبة المئوية لمجموع أصول العملاء التي يقوم مراقب الحسابات بمراجعتهم في صناعة معينة إلى إجمالي أصول الصناعة. أو نسبة عدد عملاء مراقب الحسابات في صناعة ما إلى إجمالي عدد عملاء الصناعة أو (Meza,2011; Vega&Lopez,2012; Huangetal.,2015; Yeung&Lento,2018).

+	وتعني الملكية المؤسسية امتلاك مساهمين في شكل مؤسسات لعدد من أسهم رأس المال، وتم قياسه كمتغير يأخذ القيمة (1) إذا كانت هناك ملكية مؤسسية لأسهم الشركة، ويأخذ القيمة (صفر) إذا كانت غير ذلك ؛ -2, Adeyemi & Fagbemi (2012;Alfraih,2017;Yeung &.Lento,2018)	مستقل	St	ج- هيكمل الملكية (الملكية المؤسسية)
+	وتعني نتيجة نشاط الشركة ، تحقيق الشركة لأرباح أو خسائر، وتم قياسه من خلال حساب نصيب السهم من الأرباح، من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة مقسوما علي عدد الأسهم المصدرة والعادية (Shen&Lin,2009;Akhalmeh et al.,2017;)	معدل	Pro	٣- نتيجة نشاط الشركة (ربحية الشركة)
+	ويعني مستوي التحفظ المحاسبي الميل لتأجيل الاعتراف بالأخبار السارة ( الأرباح) وتعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة ، أو الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، أو عدم توقع أي ربح مع توقع كل الخسائر، أو الأخذ بالقيم الأقل للأصول (Ruch & Taylor ,2015) . وتم قياسه من خلال حساب نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لحقوق الملكية Market to Book value (MTB) لأنه مقياس يعبر عن مستوي التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط. (Ruch & Taylor ,2015; Tosi & Paidar,2015; lin,2016)	معدل	Cons	٤- مستوي التحفظ المحاسبي

### ٥/٥/٦ - أدوات وإجراءات الدراسة، والنماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث

تتعلق هذه الجزئية من البحث بأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية التي اتبعتها الباحثة، وكذلك نموذج الانحدار المستخدم في اختبار فروض البحث، علي النحو التالي:

### ١/٥/٥/٦ - أدوات وإجراءات الدراسة

تم إجراء الدراسة التطبيقية قياساً علي منهجية (Lawrence et al.,2011; Adeyemi & Fagbemi ,2012; Vega & Lopez,2012;Akhalmeh et al.,2017; Alfraih,2017; Dewi et al.,2018) ، من خلال استخدام البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية، والإيضاحات المتممة لها لشركات عينة الدراسة عن الفترة من سنة ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٧<sup>(١)</sup>. وذلك بعد سنة ٢٠١٥ وهي سنة تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر.

(١) - تم الحصول علي القوائم المالية لشركات العينة من خلال موقع مباشر لنشر المعلومات [www.mubasher.info/countires/eg](http://www.mubasher.info/countires/eg)

وقام الباحث بإجراء تحليل للبيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية، والإيضاحات المتممة لها لشركات عينة الدراسة، وقام الباحث بقياس متغيرات الدراسة كما تم بيانه بجدول القياس السابق.

### ٢/٥/٥/٦- النماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث (التحليل الأساسي)

تم الاعتماد علي نماذج الانحدار لاختبار فروض البحث، وفيما يلي توضيح لهذه النماذج.

#### ١/٢/٥/٥/٦- نموذج اختبار الفرض الفرعي (H1a)

لاختبار أثر حجم الشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، تم الاعتماد علي نموذج الانحدار التالي:

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Size_{it} + e_{it} \quad (1)$$

حيث

**AQ<sub>it</sub>**: تشير لجودة المراجعة المدركة للشركة *i* في السنة *t* (مقاسة بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات).

**Size<sub>it</sub>**: تشير لحجم الشركة *i* في السنة *t*.

**β<sub>0</sub>**: الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

**β<sub>1</sub>**: معاملات الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، وتقيس ما يفسره أثر حجم الشركة من التغيرات في جودة المراجعة المدركة للشركة.

**e<sub>it</sub>**: الخطأ العشوائي.

#### ٢/٢/٥/٥/٦- نموذج اختبار الفرض الفرعي (H1b)

لاختبار أثر مستوي الرفع المالي للشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة، تم الاعتماد علي نموذج الانحدار التالي:

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Lev_{it} + e_{it} \quad (2)$$

حيث

**AQ<sub>it</sub>**: كما في نموذج (١).

**Lev<sub>it</sub>**: تشير لمستوي الرفع المالي للشركة *i* في السنة *t*.

$\beta_0$ : كما في نموذج (1).

$\beta_1$ : معاملات الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، وتقيس ما يفسره أثر مستوي الرفع المالي للشركة من التغيرات في جودة المراجعة المدركة للشركة.

$e_{it}$ : الخطأ العشوائي.

٣/٢/٥/٥/٦ - نموذج اختبار الفرض الفرعي (H1c)

لاختبار أثر اختلاف هيكل الملكية للشركة على جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، تم الاعتماد على نموذج الانحدار التالي:

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 St_{it} + e_{it} \quad (3)$$

حيث

$AQ_{it}$ : كما في نموذج (1).

$(St_{it})$ : تشير لهيكل ملكية (تركز الملكية) الشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$\beta_0$ : كما في نموذج (1).

$\beta_1$ : معاملات الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، وتقيس ما يفسره أثر هيكل الملكية للشركة من التغيرات في جودة المراجعة المدركة للشركة.

$e_{it}$ : الخطأ العشوائي.

٤/٢/٥/٥/٦ - نموذج اختبار الفرض الأول (H1)

لاختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ( حجم الشركة ، الرفع المالي، هيكل الملكية) على جودة المراجعة المدركة (مقاسة بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وذلك بعد تبني الشركات معايير التقرير المالي الدولية ٢٠١٥)، تم الاعتماد على نموذج الانحدار التالي:

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Size_{it} + \beta_2 Lev_{it} + \beta_3 St_{it} + e_{it} \quad (4)$$

حيث

$AQ_{it}$  ،  $Size_{it}$  ،  $Lev_{it}$  ،  $St_{it}$  ،  $\beta_0$  ،  $\beta_1$  ،  $\beta_2$  ،  $\beta_3$  ،  $e_{it}$ : كما في نموذج (1)، (2)، (3).

## ٥/٥/٥/٥ - نموذج اختبار الفرض الثاني (H2)

لاختبار أثر اختلاف نتيجة نشاط الشركة (الربحية) على العلاقة بين الخصائص التشغيلية (حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية) للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وجودة المراجعة المدركة (مقاسة بالتخصص الصناعي لمراقب الحسابات)، تم تعديل النموذج رقم (٤) بإضافة متغير يرمز له بالرمز (Proit)، يعبر عن نتيجة نشاط الشركة. كما يتطلب الأمر تقدير الأثر التفاعلي بين هذا المتغير والخصائص التشغيلية للشركات كمتغير مستقل، وذلك بضرب هذا المتغير في المتغيرات المستقلة بنموذج الانحدار (حجم الشركة والرفع المالي وهيكل الملكية) وذلك قياساً على (طلخان، ٢٠١٧)، وبذلك تكون صياغة النموذج على النحو التالي:

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Size_{it} + \beta_2 Lev_{it} + \beta_3 St_{it} + \beta_4 Proit + \beta_5 Size_{it} * Proit + \beta_6 Lev_{it} * Proit + \beta_7 St_{it} * Proit + e_{it} \quad (5)$$

حيث

**Proit**: تشير لنتيجة نشاط الشركة  $t$  في السنة  $t$ .

**(Size<sub>it</sub> \* Proit)**: تشير للأثر التفاعلي لنتيجة نشاط الشركة وحجم الشركة، على جودة المراجعة المدركة.

**(Levit \* Proit)**: تشير للأثر التفاعلي لنتيجة نشاط الشركة ومستوى الرفع المالي للشركة، على جودة المراجعة المدركة.

**(St<sub>it</sub> \* Proit)**: تشير للأثر التفاعلي لنتيجة نشاط الشركة وهيكل ملكية الشركة، على جودة المراجعة المدركة.

**$\beta_4$** : معامل انحدار متغير نتيجة نشاط الشركة، الذي يحدد اتجاه تأثير نتيجة نشاط الشركة، على جودة المراجعة المدركة.

**( $\beta_5$ ،  $\beta_6$ ،  $\beta_7$ )**: تشير إلى مقدار التغير بالزيادة (موجبة) أو بالانخفاض (سالبة) في قدرة مستوى حجم الشركة، ومستوى الرفع المالي للشركة، وهيكل ملكية الشركة (على التوالي)، على تفسير التغيرات في جودة المراجعة المدركة، في ظل اختلاف نتيجة نشاط الشركة.

وباقى المتغيرات كما سبق تعريفها.

## ٦/٥/٥/٢-٦ نموذج اختبار الفرض الثالث (H3)

لاختبار أثر اختلاف مستوي التحفظ المحاسبي علي العلاقة بين الخصائص التشغيلية (حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية) للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وجودة المراجعة المدركة، تم تعديل النموذج رقم (٤) بإضافة متغير يرمز له بالرمز. (Consit) يعبر التحفظ المحاسبي للشركة. كما يتطلب الأمر تقدير الأثر التفاعلي بين هذا المتغير والخصائص التشغيلية للشركات كمتغير مستقل، وذلك بضرب هذا المتغير في المتغيرات المستقلة بنموذج الانحدار ( حجم الشركة والرفع المالي وهيكل الملكية) وذلك قياسا علي(طلخان، ٢٠١٧)، وبذلك تكون صياغة النموذج علي النحو التالي:

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Size_{it} + \beta_2 Lev_{it} + \beta_3 Stit + \beta_4 Consit + \beta_5 Size_{it} * Consit + \beta_6 Lev_{it} * Consit + \beta_7 Stit * Consit + \epsilon_{it} \quad (6)$$

حيث

**Consit**: تشير لمستوي التحفظ المحاسبي للشركة  $i$  في السنة  $t$ .  
**(Size<sub>it</sub> \* Consit)**: تشير للأثر التفاعلي لمستوي التحفظ المحاسبي للشركة وحجم الشركة، علي جودة المراجعة المدركة.  
**(Lev<sub>it</sub> \* Proit)**: تشير للأثر التفاعلي لمستوي التحفظ المحاسبي للشركة ومستوي الرفع المالي للشركة، علي جودة المراجعة المدركة.  
**(Stit \* Proit)**: تشير للأثر التفاعلي لمستوي التحفظ المحاسبي للشركة وهيكل ملكية الشركة، علي جودة المراجعة المدركة.  
 **$\beta_4$** : معامل انحدار متغير مستوي التحفظ المحاسبي للشركة، الذي يحدد اتجاه تأثير مستوي التحفظ المحاسبي للشركة، علي جودة المراجعة المدركة.  
**( $\beta_5$ ،  $\beta_6$ ،  $\beta_7$ )**: تشير الي مقدار التغير بالزيادة ( موجبة) أو بالانخفاض ( سالبة) في قدرة مستوي حجم الشركة، ومستوي الرفع المالي للشركة، وهيكل ملكية الشركة(علي التوالي)، علي تفسير التغيرات في جودة المراجعة المدركة، في ظل اختلاف مستوي التحفظ المحاسبي للشركة.  
 وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

## ٦/٥/٥/٧- نموذج اختبار الفرض الرابع (H4)

لاختبار ما إذا كان تأثير الخصائص التشغيلية ( حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية) للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، علي جودة المراجعة المدركة ، يختلف باختلاف الأثر التفاعلي لكل المتغيرات المعدلة السابقة، يتم تعديل النموذج رقم (٤) بإضافة متغيرات وهمية لنتيجة نشاط الشركة، ومستوي التحفظ المحاسبي،. كما يتم تقدير الأثر التفاعلي بين هذه المتغيرات المعدلة، ومتغيرات الخصائص التشغيلية، وذلك بضرب هذه المتغيرات المعدلة في المتغيرات المستقلة بنموذج الانحدار وهي(حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية)، وذلك قياسا علي (طلخان، ٢٠١٧) ، وبذلك أمكن صياغة النموذج علي النحو التالي:

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Size_{it} + \beta_2 Lev_{it} + \beta_3 St_{it} + \beta_4 Pro_{it} + \beta_5 Cons_{it} + \beta_6 Size_{it} * Pro_{it} + \beta_7 Lev_{it} * Pro_{it} + \beta_8 St_{it} * Pro_{it} + \beta_9 Size_{it} * Cons_{it} + \beta_{10} Lev_{it} * Cons_{it} + \beta_{11} St_{it} * Cons_{it} + e_{it} \quad (7)$$

وقد سبق التعريف بمتغيرات النموذج بالنماذج السابقة أرقام (٤) ، و (١٠) ، و (١١).  
 واستخدام الباحث تحليل الانحدار الخطي البسيط Linear Regression لاختبار الفروض الفرعية الأول والثاني والثالث للبحث ، والانحدار الخطي المتعدد multiple Linear Regression لاختبار الفروض الأول الرئيسي و الثاني وحتى الفرض الرابع، لتقدير معلمات نماذج الانحدار الخاصة بكل فرض والتي سبق ذكرها من قبل، والانحدار logistic regression لاختبار الفروض الخاصة بتحليل الحساسية وكذلك تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج باستخدام F-Test ( بشير ، ٢٠٠٣). وتم اجراء تحليل الانحدار باستخدام برنامج SPSS الإصدار رقم (٢٢). وتم اختبار الفروض عند مستوي معنوية ٥% ، ويتم رفض فرض العدم وبالتالي قبول الفرض البديل ، إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج ، والمتغيرات المستقلة، أقل من ٥% . بينما يتم قبول فرض العدم وبالتالي رفض الفرض البديل ، إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج أكبر من أو تساوي ٥% ( حسن وأحمد ، ٢٠٠٠).

## ٦/٥/٦- تحليل النتائج و اختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي

تتناول هذه الفرعية من البحث اختبار فروض البحث كما يلي:

**١/٦/٥/٦ - نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1a)**

استهدف الفرض الفرعي (H1a) اختبار أثر حجم الشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وتم صياغة هذا الفرض إحصائياً كفرض عدم H0 كما يلي:

**H0:** لا يؤثر حجم الشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (1)

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Size}_{it} + e_{it} \quad (1)$$

ويوضح الجدول رقم (٦-١) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (١) الملحق رقم (٢):

**جدول رقم (٦-١) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة محل**

**الفرض الفرعي (H1a)**

Variables	$\beta$	Std. Error	T	Sig
Con	-.844	.297	-2.845	.005
Size	.127	.033	3.829	.000
$R^2 = .069$ Adj $R^2 = .064$				
F=14.659				

يتضح الجدول السابق، أن قيمة معامل التحديد ( $AdjR^2$ ) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج، والتي أي مدي الذي تفسر التغيرات في المتغير المستقل للتغيرات في المتغير التابع، بلغت (٠,٦٤)، مما يدل علي محدودية المقدرة التأثيرية لحجم الشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما يتضح أن القيمة الاحتمالية (Sig) للنموذج حيث بلغت (٠,٠٠٥)، وهو ما يشير إلي معنوية النموذج وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. كما أن (Sig) لمتغير حجم الشركة بلغت (٠,٠٠٠)،  $\beta_1 =$  (١,٢٧)، مما يشير لوجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم الشركة علي جودة المراجعة المدركة، وبالتالي يتم رفض فرض عدم وقبول الفرض البديل H1a، القائل بوجود تأثير معنوي لحجم الشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، كما أن هذا التأثير كان إيجابياً.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (Carcello & Nagy ,2004;Uwugbe ,2011; Adeyemi & Fagbemi ,2012;Akhalmeh et al.,2017; Khasanah,2016

ويري الباحث أن الشركات كبيرة الحجم تتميز أعمالها أكثر بالتعقيد ، وتتعاقد مع مراقبي الحسابات المتخصصين في الصناعة ، ودائماً ما تسعى لكسب ثقة أصحاب المصالح ، والحفاظ علي مكانتها، من خلال توفير قوائم مالية ذات جودة مرتفعة، وبالتالي تحتاج لخدمة مراجعة مرتفعة الجودة، وبالتالي فان حجم الشركة يؤثر بشكل إيجابي ومعنوي علي جودة المراجعة.

### ٢/٦/٥/٦ - نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1b)

استهدف الفرض الفرعي (H1b) اختبار أثر مستوي الرفع المالي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتم صياغة هذا الفرض إحصائياً كفرض عدم H0 كما يلي:

H0: لا يؤثر مستوي الرفع المالي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (2)

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Lev_{it} + e_{it} \quad (2)$$

ويوضح الجدول رقم (٢-٦) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٢) الملحق رقم (٣):

جدول رقم (٢-٦) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة محل

### الفرض الفرعي الثاني

Variables	$\beta$	Std. Error	T	Sig
Con	.196	.041	4.733	.000
Lev	.182	.063	2.887	.004
R <sup>2</sup> = .041    Adj R <sup>2</sup> = .036				
F=8.333				

يتضح من الجدول السابق، وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمستوي الرفع المالي للشركة علي جودة المراجعة المدركة، حيث يتضح أن القيمة الاحتمالية (Sig) للنموذج حيث بلغت (،٠٠٠) ، وهو ما يشير إلي معنوية النموذج وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. كما

أن (Sig) لمتغير الرفع المالي للشركة بلغت (،٠٠٤) ،  $\beta_1 = (،١٨٢)$ ، مما يشير لوجود تأثير إيجابي ومعنوي للرفع المالي للشركة علي جودة المراجعة المدركة، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H1b، القائل بوجود تأثير معنوي لمستوي الرفع المالي للشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما أن هذا التأثير كان إيجابياً.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (Aksu et al.,2007 ; Adeyemi & Fagbemi ,2012; Karjalainen,2011 ; Akhalumeh et al.,2017 ; Alzeaiden & Al-Rawash,2018

ويري الباحث أن ارتفاع مستوي الرفع المالي يدفع الشركات لتحسين جودة قوائمها المالية لكسب ثقة المقرضين. كما يسعى أصحاب الأموال لحماية أموالهم ، وذلك من من خلال وجود آليات رقابية لضمان أموالهم، وأهمها المراجعة ذات جودة عالية، ودفع الشركات للتعاقد مع منشآت محاسبة ومراجعة ذات جودة مرتفعة. وبالتالي فان لمستوي الرفع المالي يؤثر بشكل إيجابي ومعنوي علي جودة المراجعة.

### ٣/٦/٥/٦ - نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1c)

استهدف الفرض الفرعي (H1c) اختبار أثر هيكل الملكية علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتم صياغة هذا الفرض إحصائياً كفرض عدم H0 كما يلي:

**H0:** لا يؤثر هيكل الملكية علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (3)

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 St_{it} + e_{it} \quad (3)$$

ويوضح الجدول رقم (٦-٣) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٣) الملحق رقم (٤):

## جدول رقم (٦-٣) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة محل الفرض H1c

Variables	$\beta$	Std. Error	T	Sig
Con	.085	.068	1.246	.024
St	.240	.075	3.215	.002
R <sup>2</sup> = .050 Adj R <sup>2</sup> = .045				
F=10.336				

يتضح من الجدول السابق، وجود تأثير إيجابي ومعنوي لهيكل ملكية الشركة علي جودة المراجعة المدركة، حيث يتضح أن القيمة الاحتمالية (Sig) للنموذج حيث بلغت (،٠٢٤)، وهو ما يشير إلي معنوية النموذج وصلاحيته لاختبار العلاقة محل الدراسة. كما أن (Sig) لمتغير هيكل الملكية بلغت (،٠٠٢)،  $\beta_1 = (،٢٤٠)$ ، مما يشير لوجود تأثير إيجابي ومعنوي لهيكل ملكية الشركة علي جودة المراجعة المدركة، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H1c، القائل بوجود تأثير معنوي لهيكل ملكية الشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما أن هذا التأثير كان إيجابياً.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (Kane & Velury,2004 ; Zureigat,2011; Adeyemi& Fagbemi ,2012; Hassan,2013; Lobo et al.,2013;Oktorina & Wedari ,2015; Alfraih,2017). بينما تختلف مع ما توصلت إليه (Chalaki et al.,2012).

ويري الباحث أن هيكل الملكية المؤسسية يتوافر لديهم موارد وإمكانيات، لمنع الممارسات الانتهازية، ودافع للاهتمام بجودة المراجعة، من خلال التعاقد مع منشآت مراجعة ذات جودة مرتفعة ، لإضفاء الثقة علي قوائمها المالية، وبالتالي فان هيكل الملكية المؤسسية يؤثر بشكل إيجابي ومعنوي علي جودة المراجعة.

### ٦/٥/٦- نتيجة اختبار الفرض الأول H1

استهدف الفرض الأول اختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية (حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية) علي جودة المراجعة المدركة ، وقد تم صياغة الفرض الأول للبحث إحصائياً كفرض عدم H0 كما يلي:

**H0:** لا تؤثر الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على جودة المراجعة المدركة.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (4)

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Size_{it} + \beta_2 Lev_{it} + \beta_3 St_{it} + e_{it} \quad (4)$$

ويوضح الجدول رقم (٦-٤) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٤) الملحق رقم (٥):

**جدول رقم (٦-٤) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة محل**

### الفرض H1

Variables	$\beta$	Std. Error	T	Sig
Con	-.838	.294	-2.852	.005
Size	.103	.033	3.072	.002
Lev	.128	.062	2.065	.040
St	.173	.074	2.320	.021
$R^2 = .118$ Adj $R^2 = .105$				
F=8.725				

يتضح من الجدول السابق، أن النموذج معنوياً ويمكنه اختبار العلاقة محل الدراسة. ووجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل متغير من المتغيرات الثلاثة الممثلة للخصائص التشغيلية (حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية) على جودة المراجعة المدركة، وهو ما أكدته انخفاض القيمة الاحتمالية (Sig) للمتغيرات الثلاثة عن ٥%، حيث بلغت (٠,٠٠٢)، (٠,٠٤٠)، (٠,٠٢١) على التوالي وكانت قيم  $\beta$  موجبة. وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل H1، القائل بوجود تأثير معنوي للخصائص التشغيلية (حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية) للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على جودة المراجعة المدركة. كما أن هذا التأثير كان إيجابياً.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (Oktorina & Wedari, 2015; Khasanah, 2016; Akhalumeh et al., 2017; Alfraih, 2017; Yeung & Lento, 2018; Alzeaiden & Al-Rawash, 2018).

ويرى الباحث أن الخصائص التشغيلية للشركات مؤشرات مهمة لجودة المراجعة، وتؤثر على اختيارها لمنشأة المحاسبة والمراجعة، وأن الاختلاف في جودة المراجعة يرجع الي حد

كبير الي اختلاف خصائص شركة العميل، فحجم الشركة ومستوي الرفع المالي والملكية المؤسسية أحد محدداتها جودة المراجعة.

## ٥/٦/٥/٦ - نتيجة اختبار الفرض الثاني H2

استهدف الفرض الثاني اختبار أثر اختلاف نتيجة نشاط الشركة علي العلاقة بين الخصائص التشغيلية ( حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية) للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وجودة المراجعة المدركة. وقد تم صياغة الفرض الثاني للبحث إحصائياً كفرض عدم H0 كما يلي:

**H0:** لا يختلف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي جودة المراجعة المدركة باختلاف نتيجة نشاط الشركة.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (5)

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Size_{it} + \beta_2 Lev_{it} + \beta_3 St_{it} + \beta_4 Pro_{it} + \beta_5 Size_{it} * Pro_{it} + \beta_6 Lev_{it} * Pro_{it} + \beta_7 St_{it} * Pro_{it} + e_{it} \quad (5)$$

ويوضح الجدول رقم (٦-٥) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٥) الملحق رقم (٦):

**جدول رقم (٦-٥) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة محل**

### الفرض الثاني

Variables	$\beta$	Std. Error	T	Sig
Con	-1.370	.795	-1.724	.086
Size	.156	.088	1.773	.078
Lev	.173	.085	2.029	.044
St	.152	.211	.720	.472
Pro	.573	.862	.664	.508
Size. Pro	-.056	.096	-.586	.558
Lev. Pro	-.069	.140	-.492	.623
St. Pro	.025	.226	.111	.912
$R^2 = .123$ Adj $R^2 = .090$				
F=3.790				

يتضح انخفاض القيمة الاحتمالية (Sig) للنموذج حيث بلغت (٠,٠٠١) عند مستوي

المعنوية المقبول ٥% ، كما تشير نتائج جدول الانحدار السابق إلي الاتي:

أ- فيما يتعلق بمتغير نتيجة نشاط الشركة بشكل منفرد، له تأثير إيجابي ولكن غير معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث كان معامل الانحدار له ، موجباً ويساوي (٠,٥٧٣) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٥٠٨).

ب- فيما يتعلق بمتغير حجم الشركة بشكل منفرد ، له تأثير إيجابي ولكن غير معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث كان معامل الانحدار له ، موجباً ويساوي (٠,١٥٦) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٠٧٨). أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين حجم الشركة ونتيجة نشاط الشركة، له تأثير سلبي غير معنوي علي العلاقة بين حجم الشركة- كأحد الخصائص التشغيلية للشركة - وجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، سالباً ويساوي(-٠,٠٥٦)، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٥٥٨). ومن ثم لم يؤثر متغير نتيجة النشاط عندما يتفاعل مع متغير حجم الشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ج- فيما يتعلق بمتغير مستوي الرفع المالي للشركة، بشكل منفرد، له تأثير إيجابي معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث كان معامل انحدار متغير مستوي الرفع المالي موجباً ويساوي (٠,١٧٣) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (٠,٠٤٤). أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين مستوي الرفع المالي ونتيجة نشاط الشركة، له تأثير سلبي غير معنوي علي العلاقة بين مستوي الرفع المالي - كأحد الخصائص التشغيلية للشركة - وجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، سالباً ويساوي (-٠,٠٦٩)، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٦٢٣). ومن ثم لم يؤثر متغير نتيجة النشاط عندما يتفاعل مع متغير مستوي الرفع المالي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

د- فيما يتعلق بمتغير هيكل الملكية بشكل منفرد ، له تأثير إيجابي ولكن غير معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث كان معامل الانحدار له ، موجباً ويساوي (٠,١٥٢) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٤٧٢).

أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين هيكل الملكية ونتيجة نشاط الشركة، له تأثير إيجابي غير معنوي علي العلاقة بين هيكل الملكية- كأحد الخصائص التشغيلية للشركة - وجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، سالباً ويساوي (٠,٠٢٥)، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٩١٢). ومن ثم لم يؤثر متغير نتيجة النشاط عندما يتفاعل مع متغير هيكل الملكية علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وبالتالي يتم قبول فرض العدم، ورفض الفرض البديل (H2)، القائل باختلاف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة علي جودة المراجعة المدركة باختلاف نتيجة نشاط الشركة.

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Suffian et al.,2015; Akhalumeh et al.,2017; Haqqani & Zehra,2015; Gwatidzo et al.,2016; Kartikasari .& Merianti ,2016

ويري الباحث أن هذه النتيجة قد ترجع إلي أن الشركات كبيرة الحجم والتي تحقق نتيجة نشاط موجبة قد تتجه للتلاعب بالأرباح، وممارسة السلوك الانتهازي لتحقيق أرباح. كما أن ارتفاع مستوى الرفع المالي للشركات قد يتبعه قيام الشركات بإخفاء أداؤها الحقيقي. فلا تسعى أن تهتم بوجود خدمة مراجعة عالية الجودة ، بالإضافة أن الشركات التي تحقق أرباح مرتفعة ولديها هيكل ملكية مؤسسية، هي في الأصل يتوفر لديها آليات رقابية تمكنها من الرقابة بغض النظر عن كون المراجعة عالية الجودة من عدمها.

### ٦/٦/٥/٦ - نتيجة اختبار الفرض الثالث H3

استهدف الفرض الثالث اختبار أثر اختلاف مستوي التحفظ المحاسبي علي العلاقة بين الخصائص التشغيلية (حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية) للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وجودة المراجعة، وقد تم صياغة هذا الفرض إحصائياً كفرض عدم H0 كما يلي:  
H0: لا يختلف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة علي جودة المراجعة المدركة باختلاف مستوي التحفظ المحاسبي.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (6)

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Size_{it} + \beta_2 Lev_{it} + \beta_3 St_{it} + \beta_4 Cons_{it} + \beta_5 Size_{it} * Cons_{it} + \beta_6 Lev_{it} * Cons_{it} + \beta_7 St_{it} * Cons_{it} + e_{it} \quad (6)$$

ويوضح الجدول رقم ( ٦-٦ ) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٦) الملحق رقم (٧):

**جدول رقم (٦-٦) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة محل**

**الفرض الثالث (H3)**

Variables	$\beta$	Std. Error	T	Sig
Con	-.777	.293	-2.649	.009
Size	.094	.034	2.762	.006
Lev	.236	.087	2.721	.007
St	.046	.088	.524	.601
Cons	-.055	.036	-1.522	.130
Size. Cons	.008	.004	1.929	.055
Lev. Cons	-.096	.050	-1.909	.058
St. Cons	.113	.043	2.649	.009
$R^2 = .166$ Adj $R^2 = .136$				
F=5.415				

يتضح انخفاض القيمة الاحتمالية (Sig) للنموذج حيث بلغت (٠,٠٠٠) عند مستوي المعنوية المقبول ٥% ، كما تشير نتائج جدول الانحدار السابق إلي الاتي:

أ- فيما يتعلق بمتغير مستوي التحفظ المحاسبي بشكل منفرد ، له تأثير سلبي غير معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث كان معامل الانحدار له ، سالباً ويساوي (٠,٠٥٥-) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,١٣٠).

ب- فيما يتعلق بمتغير حجم الشركة بشكل منفرد ، له تأثير إيجابي معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث كان معامل الانحدار له ، موجباً ويساوي (٠,٠٩٤) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (٠,٠٠٦). أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين حجم الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي ، له تأثير إيجابي غير معنوي علي العلاقة بين حجم الشركة- كأحد الخصائص التشغيلية للشركة - وجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، موجباً ويساوي (٠,٠٠٨) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٠٥٥). ومن ثم لم يؤثر متغير مستوي التحفظ المحاسبي عندما يتفاعل

مع متغير حجم الشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ج- فيما يتعلق بمتغير مستوى الرفع المالي للشركة، بشكل منفرد، له تأثير إيجابي معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث كان معامل انحدار متغير مستوى الرفع المالي للشركة موجباً ويساوي (٠,٢٣٦)، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (٠,٠٠٧). أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين مستوى الرفع المالي ومستوي التحفظ المحاسبي، له تأثير سلبي غير معنوي علي العلاقة بين مستوى الرفع المالي - كأحد الخصائص التشغيلية للشركة - وجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، سالباً ويساوي (-٠,٠٩٦)، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٠٥٨). ومن ثم لم يؤثر متغير مستوى التحفظ المحاسبي عندما يتفاعل مع متغير مستوى الرفع المالي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

د- فيما يتعلق بمتغير هيكل الملكية بشكل منفرد ، له تأثير إيجابي وغير معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث كان معامل الانحدار له ، موجباً ويساوي (٠,٠٤٦) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٦٠١). أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين هيكل الملكية ومستوي التحفظ المحاسبي ، له تأثير إيجابي ومعنوي علي العلاقة بين هيكل الملكية- كأحد الخصائص التشغيلية للشركة - وجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، موجباً ويساوي(٠,١١٣)، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (٠,٠٠٩). ومن ثم يؤثر متغير مستوى التحفظ المحاسبي جزئياً عندما يتفاعل مع متغير هيكل الملكية علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وبالتالي يتم رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل (H3) جزئياً ، القائل باختلاف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة علي جودة المراجعة المدركة باختلاف مستوى التحفظ المحاسبي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه دراسة (Hamdan et al.,2012;Tosi & Paidar,2015; Ramalingegowda & Yu,2018 بينما تختلف مع دراسات (Hamdan,2011;Salama & Putnam,2015; Sunder et al.,2018).

ويري الباحث أن هذه النتيجة قد ترجع نتيجة لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS والتي تستند للقيمة العادلة، والتي تعتمد علي التقديرات، وبالتالي فالشركات كبيرة الحجم ليست أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية. كما أن الشركات ذات مستوي الرفع المالي المرتفع قد يزداد احتمال اتجاه الادارة لممارسة السلوك الانتهازي والتلاعب بالأرباح لعدم انتهاك شروط المديونية مما يقلل من التحفظ المحاسبي، وبالتالي لا تؤثر علي علاقة حجم الشركة والرفع المالي بجودة المراجعة. بينما تتجه الشركات ذات الملكية المؤسسية للتحفظ أكثر من غيرها نظرا لقوة آليات الرقابة لديها وأهمها الطلب علي خدمات مراجعة عالية الجودة المراجعة.

#### ٧/٦/٥/٦ - نتيجة اختبار الفرض الرابع H4

لاختبار ما إذا كان تأثير الخصائص التشغيلية ( حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية)، للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، علي جودة المراجعة المدركة ، يختلف باختلاف الأثر التفاعلي لكل المتغيرات المعدلة (نتيجة نشاط ومستوي التحفظ المحاسبي للشركة)، تم صياغة هذا الفرض إحصائياً كفرض عدم H0 كما يلي:

**H0:** لا يختلف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة علي جودة المراجعة المدركة باختلاف نتيجة نشاط ومستوي التحفظ المحاسبي للشركة معاً .

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (7)

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Size_{it} + \beta_2 Lev_{it} + \beta_3 St_{it} + \beta_4 Pro_{it} + \beta_5 Cons_{it} + \beta_6 Size_{it} * Pro_{it} + \beta_7 Lev_{it} * Pro_{it} + \beta_8 St_{it} * Pro_{it} + \beta_9 Size_{it} * Cons_{it} + \beta_{10} Lev_{it} * Cons_{it} + \beta_{11} St_{it} * Cons_{it} + e_{it} \quad (7)$$

ويوضح الجدول رقم ( ٦-٧) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٧) الملحق رقم (٨):

## جدول رقم (٦-٧) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة محل

## الفرض H4

Variables	$\beta$	Std. Error	T	Sig
Con	-1.413	.789	-1.792	.075
Size	.164	.088	1.859	.065
Lev	.283	.103	2.751	.007
St	.003	.216	.012	.990
Pro	.694	.855	.812	.418
Cons	-.058	.037	-1.559	.121
Size. Pro	-.074	.095	-.779	.437
Lev. Pro	-.097	.139	-.699	.486
St. Pro	.046	.223	.207	.836
Size. Cons	.008	.004	1.849	.066
Lev. Cons	-.093	.051	-1.816	.071
St. Cons	.118	.044	2.712	.007
$R^2 = .177$ Adj $R^2 = .122$				
F=3.488				

يتضح انخفاض القيمة الاحتمالية (Sig) للنموذج حيث بلغت (,٠٠٠) عند مستوي المعنوية المقبول ٥% ، كما تشير نتائج جدول الانحدار السابق إلي الاتي:

أ- فيما يتعلق بمتغير نتيجة نشاط الشركة بشكل منفرد ، له تأثير إيجابي ولكن غير معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث كان معامل الانحدار له ، موجباً ويساوي (,٦٩٤) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٤١٨).

ب- فيما يتعلق بمتغير مستوي التحفظ المحاسبي بشكل منفرد ، له تأثير سلبي غير معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث كان معامل الانحدار له ، سالباً ويساوي (-,٠٥٨) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,١٢١).

ج- فيما يتعلق بمتغير حجم الشركة بشكل منفرد ، له تأثير إيجابي غير معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث كان معامل الانحدار له ، موجباً ويساوي (,١٦٤) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٠٦٥). أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين حجم الشركة ونتيجة نشاط الشركة ، له تأثير

سلبية غير معنوي علي العلاقة بين حجم الشركة- كأحد الخصائص التشغيلية للشركة - وجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، سالباً ويساوي  $(-0,074)$ ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن  $5\%$   $(0,437)$ . و فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين حجم الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي ، له تأثير إيجابي غير معنوي علي العلاقة بين حجم الشركة- كأحد الخصائص التشغيلية للشركة - وجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، موجباً ويساوي  $(0,008)$ ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن  $5\%$   $(0,066)$ .

ومن ثم لم يؤثر متغيري نتيجة نشاط الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي عندما يتفاعلان مع متغير حجم الشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

د- فيما يتعلق بمتغير مستوي الرفع المالي للشركة، بشكل منفرد، له تأثير إيجابي معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث كان معامل انحدار متغير مستوي الرفع المالي للشركة موجباً ويساوي  $(0,283)$  ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن  $5\%$   $(0,007)$ . أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين مستوي الرفع المالي ونتيجة نشاط الشركة ، له تأثير سلبي غير معنوي علي العلاقة بين مستوي الرفع المالي - كأحد الخصائص التشغيلية للشركة - وجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، سالباً ويساوي  $(-0,097)$ ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن  $5\%$   $(0,486)$ . و فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين مستوي الرفع المالي ومستوي التحفظ المحاسبي ، له تأثير سلبي غير معنوي علي العلاقة بين مستوي الرفع المالي وجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، سالباً ويساوي  $(-0,093)$ ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن  $5\%$   $(0,071)$ . ومن ثم لم يؤثر متغيري نتيجة نشاط الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي عندما يتفاعلان مع متغير مستوي الرفع المالي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

هـ- فيما يتعلق بمتغير هيكل الملكية ، بشكل منفرد، له تأثير إيجابي غير معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث كان معامل انحدار متغير مستوى الرفع المالي للشركة موجباً ويساوي (٠,٠٠٣) ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٩٩٠). أما فيما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين مستوى هيكل الملكية ونتيجة نشاط الشركة ، له تأثير إيجابي غير معنوي علي العلاقة بين هيكل الملكية - كأحد الخصائص التشغيلية للشركة - وجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، موجباً ويساوي (٠,٠٤٦)، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تزيد عن ٥% (٠,٨٣٦). وبالتالي لم يؤثر متغير نتيجة نشاط الشركة عندما يتفاعل مع متغيري هيكل الملكية علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وفما يتعلق بالمتغير الخاص بالتفاعل بين هيكل الملكية ومستوي التحفظ المحاسبي ، له تأثير إيجابي معنوي علي العلاقة بين هيكل الملكية وجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، موجباً ويساوي (٠,١١٨)، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (٠,٠٠٧). ومن ثم يؤثر متغير مستوى التحفظ المحاسبي عندما يتفاعل مع متغير هيكل الملكية علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وبالتالي يتم رفض فرض العدم ، وقبول الفرض البديل (H4) جزئياً ، القائل باختلاف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة علي جودة المراجعة المدركة معنوياً باختلاف نتيجة نشاط ومستوي التحفظ المحاسبي للشركة معاً.

وتتفق هذه النتيجة مع ما نتائج دراسات دراسة (Hamdan et al.,2012;Tosi & Paidar,2015; Ramalingegowda & Yu,2018

مانوصل إليه (Salama & Putnam,2015;Akhalumeh et al.,2017; Haqqani & Merianti ,2016) Zehra,2015;Gwatidzo et al.,2016; Kartikasari .&

ويري الباحث أنه إجمالاً فإن المتغيرات المعدلة الخاص بنتيجة نشاط الشركة، كان تأثيره غير معنوياً سواء تم اختباره بمفرده، أو عندما تم اختباره بشكل تفاعلي مع متغير التحفظ المحاسبي، علي العلاقة محل الدراسة، وهذا بدوره يؤكد صحة نتيجة ما توصل إليه بشأن

نتيجة اختبار الفرض الثاني. أما ما يتعلق بالمتغير المعدل الخاص بمستوي التحفظ المحاسبي، فكان تأثيره غير معنوياً سواء تم اختبارهم بمفرده، أو عندما تم اختباره بشكل تفاعلي مع متغير نشاط الشركة علي العلاقة محل الدراسة، فيما عدا علاقته بمتغير هيكل الملكية كأحد الخصائص التشغيلية، فكان تأثيره علي العلاقة محل الدراسة معنوياً سواء بشكل منفرد أو تفاعلي مع المتغير المعدل الخاص بنتيجة نشاط الشركة وهذا أيضاً بدوره يؤيد صحة ما توصل إليه بشأن نتيجة اختبار الفرض الثالث. مما يؤيد ويؤكد صحة نتيجة اختبار فروض البحث الثاني والثالث والرابع.

### ٨/٦/٥/٦ - التحليل الإضافي

يُمثل التحليل الإضافي Further (Additional/Supplemental) Analysis منهجية لإمكانية إعادة اختبار العلاقات الرئيسية للدراسة بالتحليل الأساسي Fundamental Analysis، بعد تعديلها بمتغيرات جديدة ومعالجتها كمتغيرات رقابية أو معدلة، أو تغيير طريقة معالجة المتغيرات الإضافية بها بخلاف المتغيرين المستقل والتابع، حتي يتم إجراء مقارنة بين نتائج التحليلين الإضافي والأساسي وتحديد مدي الاختلاف بينهم، وذلك بغرض توفير المزيد من الوضوح علي العلاقات الرئيسية بالتحليل الأساسي ( زكي ، ٢٠١٨ ).

ويتضح للباحث من تحليل بعض الدراسات السابقة (Lee et al.,2006 ; Cahan et al.,2011) ، اعتمادها علي المتغيرات المعدلة بالتحليل الأساسي - والتي تم التحقق من قدرتها في التأثير علي قوة أو اتجاه العلاقة محل الدراسة - كمتغيرات رقابية.

وقد تساءل الباحث عن ما إذا كان تأثير متغيري نتيجة نشاط ومستوي التحفظ المحاسبي للشركة علي العلاقة بين الخصائص التشغيلية (حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية) للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وجودة المراجعة المدركة، يختلف باختلاف طريقة معالجة تلك المتغيرات كمتغيرات رقابية عنه في حالة معالجتها كمتغيرات معدلة.

وللإجابة علي هذا التساؤل، قام الباحث بإعادة اختبار الفرض الرابع للبحث بالاعتماد علي المدخل الرقابي لمعالجة المتغيرات.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (8)

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 Size_{it} + \beta_2 Lev_{it} + \beta_3 St_{it} + \beta_4 Proit + \beta_5 cons_{it} + e_{it} \quad (8)$$

ويوضح الجدول رقم ( ٦-٨) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٨) :

جدول رقم (٦-٨) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة الخاصة  
بالتحليل الإضافي

النموذج	في ظل التحليل الأساسي (متغيرات معدلة)		في ظل التحليل الإضافي (متغيرات رقابية)	
	$\beta$	Sig	$\beta$	Sig
Variables				
Con	-1.413	.075	-.898	.004
Size	.164	.065	.101	.003
Lev	.283	.007	.133	.040
St	.003	.990	.174	.021
Pro	.694	.418	.043	.568
Cons	-.058	.121	.026	.300
R2	.177		.125	
Adj R2	.122		.102	
F	3.488		5.507	

يتضح انخفاض القيمة الاحتمالية (Sig) للنموذج في حالة المتغيرات الرقابية حيث بلغت (٠,٠٠٠) عند مستوي المعنوية المقبول ٥% ، كما تشير نتائج جدول الانحدار السابق إلي الاتي:

أ- أن قيمة معامل التحديد ( $Adj R^2$ ) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج ، انخفضت من (١٢٢) ، إلي (١٠٢) ، في ظل الأخذ في الاعتبار متغيري نتيجة نشاط الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي كمتغيري رقابين .

ب- فيما يتعلق بمتغير حجم الشركة- كأحد الخصائص التشغيلية للشركة - في حالة التحليلي الإضافي له تأثير إيجابي و معنوي علي جودة المراجعة المدركة . بينما في حالة التحليلي الأساسي له تأثير إيجابي غير معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

ج- فيما يتعلق بمتغير مستوي الرفع المالي للشركة - كأحد الخصائص التشغيلية للشركة - في حالة التحليلي الإضافي له تأثير إيجابي و معنوي علي جودة المراجعة المدركة. وأيضا في حالة التحليلي الاساسي له تأثير إيجابي و معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

ج- فيما يتعلق بمتغير هيكل ملكية الشركة - كأحد الخصائص التشغيلية للشركة - في حالة التحليلي الإضافي له تأثير إيجابي و معنوي علي جودة المراجعة المدركة . بينما في حالة التحليلي الأساسي له تأثير إيجابي غير معنوي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

د- فيما يتعلق بمتغير نتيجة نشاط الشركة لم يتغير تأثيره علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة في حالة التحليلي الإضافي ( كمتغير رقابي) عنه في حالة التحليلي الاساسي ( كمتغير معدل) حيث كان له تأثير إيجابي غير معنوي في الحالتين علي العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة وجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

هـ- فيما يتعلق بمتغير مستوي التحفظ المحاسبي للشركة كان في حالة التحليل الإضافي ( كمتغير رقابي) له تأثير إيجابي غير معنوي علي العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة وجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. بينما في حالة التحليلي الأساسي ( كمتغير معدل) كان له تأثير سلبي غير معنوي علي العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة وجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وأخيراً فإن متغيرات الخصائص التشغيلية الثلاثة معاً أصبحت معنوية التأثير علي جودة المراجعة المدركة في ظل مدخل التحليل الإضافي، والذي اعتبر متغيري نتيجة النشاط ومستوي التحفظ المحاسبي كمتغيرات رقابية عنه في حالة التحليلي الأساسي والذي اعتبر متغيري نتيجة النشاط ومستوي التحفظ المحاسبي كمتغيرات معدلة. وبالتالي اختلف تأثير تلك المتغيرات في تأثيرها علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة في الحالتين. كما أن متغيرات نتيجة النشاط ومستوي التحفظ المحاسبي كمتغيرات رقابية لها تأثير غير معنوي علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة، كما هو في حالة اعتبارهم متغيرات معدلة.

#### ٩/٦/٥/٦ - تحليل الحساسية

يُستخدم تحليل الحساسية Sensitivity Analysis كمنهجية أو أسلوب لتقييم قوة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الأساسي وبيان مدي اختلاف افتراضاته عن نتائج التحليل الأساسي، وذلك من خلال اختلاف طرق قياس المتغيرات الرئيسية ( المستقل ،

الوسيط ، التابع) ويسمي One at a time Sensitivity Measures، أو اختلاف حجم العينة وهو ما يعرف بالتحليل العاملي Factorial Analysis، أو اختلاف الفترة الزمنية ويسمي بتحليل الحساسية التفاضلي Differential Sensitivity Analysis (زكي ، ٢٠١٨ ; Thabane et al., 2013).

**ويري الباحث** إمكانية إجراء تحليل الحساسية باختلاف طرق القياس هو الأنسب للبحث الحالي لاختبار العلاقات الرئيسية للدراسة في بيئة الأعمال المهنية المصرية. **وبناءً على ما سبق** ووفقاً لإجراء تحليل الحساسية باختلاف طرق القياس، فقد تم إعادة تشغيل النماذج المستخدمة لقياس فروض البحث اعتماداً على طرق قياس بديلة لقياس المتغيرات وذلك قياساً على دراسة (Cahan et al., 2011). وتحديد المتغير التابع والمتعلق بجودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والتي تم قياسه وفقاً للتحليل الأساسي باستخدام التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ليتم إعادة قياس جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بدلالة حجم منشأة المحاسبة والمراجعة Big4<sup>(1)</sup> التي ينتمي لها مراقب الحسابات، وذلك لبيان أيان من طرق القياس أفضل للتحقق من العلاقات محل الدراسة في بيئة الممارسة المهنية المصرية.

وبشأن الفرض الأول للبحث وفرعياته ، والذي يتعلق بتأثير الخصائص التشغيلية (حجم الشركة، والرفع المالي، وهيكل الملكية) على جودة المراجعة المدركة. تم إجراء تحليل الحساسية بالاعتماد على نفس نماذج الانحدار السابقة رقم (1)، (2)، (3)، (4) لاختبار فروض البحث الأول الرئيسي وفرعياته ، مع تغيير طريقة قياس المتغير التابع، والمتمثل في

(1) – لأغراض تحليل الحساسية ، تم قياس جودة المراجعة من خلال مؤشر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، ويعني سيطرته على نسبة كبيرة من العملاء في سوق المحاسبة والمراجعة، خاصة العملاء ذوي الأصول والإيرادات الضخمة، ونظراً لوجود صعوبة في قياس جودة المراجعة، أدى لاتجاه كثير من الباحثين لقياسها بمتغير بديل وهو حجم مكتب المحاسبة والمراجعة، وتدخل منشآت المحاسبة والمراجعة المصرية في شراكة مع Big 4 والتي تشمل ( PWC، Deloitte ، EY ، KPMG )، وتتميز خدمات المراجعة التي تقدمها بالجودة المرتفعة لما يتوفر لديها من الموارد والخبرة، والتكنولوجيا، مما يسمح لهم بأداء مراجعة ذات جودة، كما تعتبر منشآت Big 4 لديها قدرة أكبر من المكاتب الأخرى Non-Big 4 للتعامل مع تعقيد مجال المراجعة المرتبط بتبني معايير التقرير المالي الدولية، حيث لديهم قدرة أكبر على إصدار الأحكام المهنية عالية الجودة وخبرة مرتفعة وأساليب متقدمة، كما أنهم يعدوا مشاركين في لجنة التفسيرات بعملية وضع المعايير، مما يجعلهم أفضل من غيرهم، وقد توصلت العديد من الدراسات لوجود علاقة إيجابية بين حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وجودة المراجعة (Chen & Zhuang, 2014; Aryan, 2015; Akhalumeh et al., 2017; Rusmin & Evans, 2017; Alfraih, 2017; Yeung & Lento, 2018).

جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث تم القياس بدلالة حجم منشأة المحاسبة والمراجعة التي ينتمي لها مراقب الحسابات Big 4 ، وفيما يلي توضيح لهذه النماذج، كما يلي:-

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Size}_{it} + e_{it} \quad (9)$$

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_2 \text{Lev}_{it} + e_{it} \quad (10)$$

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_2 \text{St}_{it} + e_{it} \quad (11)$$

$$AQ_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Size}_{it} + \beta_2 \text{Lev}_{it} + \beta_3 \text{St}_{it} + e_{it} \quad (12)$$

### حيث

$AQ_{it}$ : تشير لجودة المراجعة المدركة للشركة  $i$  في السنة  $t$  (مقاسة بحجم مكتب المحاسبة والمراجعة)

ويوضح الجدول رقم ( ٦-٩ ) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٩) ، (١٠) ، (١١) ، (١٢) :

جدول رقم (٦-٩) توضيح لنتائج اختبار الفروض (H1 ، H1c ، H1b ، H1a) في ظل نموذج تحليل الحساسية ونموذج التحليل الأساسي

النموذج	في ظل التحليل الأساسي (AQ= Ms)		في ظل تحليل الحساسية (AQ= BIG4)	
	$\beta$	Sig	$\beta$	Sig
<b>الفرض الفرعي H1a</b>				
Variables	$\beta$	Sig	$\beta$	Sig
Con	-.844	.005	-1.317	.000
Size	.127	.000	.215	.000
R2	.069		.129	
Adj R2	.064		.125	
F	14.659		29.318	
نتيجة اختبار الفرض	تم قبوله		تم قبوله	
<b>الفرض الفرعي H1b</b>				
Variables	$\beta$	Sig	$\beta$	Sig
Con	.196	.000	.440	.000
Lev	.182	.004	.317	.000
R2	.041		.083	
Adj R2	.036		.078	
F	8.333		17.752	
نتيجة اختبار الفرض	تم قبوله		تم قبوله	

الفرض الفرعي H1c				
Variables	$\beta$	Sig	$\beta$	Sig
Con	.085	.214	.219	.008
St	.240	.002	.454	.000
R2	.050		.115	
Adj R2	.045		.111	
F	10.336		25.819	
نتيجة اختبار الفرض	تم قبوله		تم قبوله	
الفرض الأول H1				
Variables	$\beta$	Sig	$\beta$	Sig
Con	-.838	.005	-1.335	.000
Size	.103	.002	.173	.000
Lev	.128	.040	.210	.004
St	.173	.021	.342	.000
R2	.118		.241	
Adj R2	.105		.229	
F	8.725		20.591	
نتيجة اختبار الفرض	تم قبوله		تم قبوله	

يتضح انخفاض القيمة الاحتمالية (Sig) للنموذج في حالة الفروض الأربع في حالة تحليل الحساسية، كما في حالة التحليل الأساسي، عند مستوي المعنوية المقبول ٥% ، مما يعني صلاحية كافة النماذج لاختبار العلاقات محل الدراسة ، كما تشير نتائج جدول رقم (٦-٩) السابق إلي الآتي:

أ- فيما يتعلق بالفروض الأربع السابقة، وبالرجوع للجدول السابق يتضح أن قيمة معامل التحديد ( $Adj R^2$ ) والتي توضح المقدرة التفسيرية لكل نموذج علي حده ، زادت في ظل نموذج تحليل الحساسية للفروض الأربعة عنه في حالة التحليل الأساسي، رغم تساؤل القوة التفسيرية لها.

ب- فيما يتعلق بالفروض الفرعية من الأول وحتى الثالث والخاصة بمتغيرات (حجم الشركة، والرفع المالي ، وهيكل الملكية) علي التوالي - والتي تمثل الخصائص التشغيلية للشركة، كُـل علي حدي - لها تأثير إيجابي و معنوي علي جودة المراجعة المدركة في حالة كل من تحليل الحساسية، والتحليل الاساسي. وعليه تم رفض فروض العدم وقبول الفروض البديلة الفرعية الثلاث- كُـل علي حده- القائلة بوجود تأثير معنوي للخصائص التشغيلية للشركة (حجم الشركة ، والرفع المالي ، وهيكل الملكية) علي التوالي علي جودة المراجعة

المدركة، ومن ثم قبول الفروض (H1c،H1b،H1a) بنموذج تحليل الحساسية، والنموذج الأساسي للدراسة.

هـ- فيما يتعلق بالفرض الرئيسي الأول والخاص بالخصائص التشغيلية للشركة ( حجم الشركة ، الرفع المالي ، هيكل الملكية) مجتمعة، له تأثير إيجابي ومعنوي علي جودة المراجعة المدركة في حالة تحليل الحساسية والتحليل الأساسي. وعليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير معنوي للخصائص التشغيلية للشركة علي جودة المراجعة المدركة، ومن ثم قبول الفرض H1 بنموذج تحليل الحساسية والنموذج الأساسي للدراسة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه دراسات (Cahanet al.,2011;Abedalqader et al,2011;Khanh & Nguyen ,2012; Akhalumeh et al.,2017; Rusmin & Evans,2017 . بينما تختلف مع دراسات ( السيد ، ٢٠١٢ ، زكي ٢٠١٨ ).

ويري الباحث أن التأثير الإيجابي للخصائص التشغيلية علي جودة المراجعة المدركة في ظل النموذج البديل (تحليل الحساسية) والتي تم قياسها بدلالة حجم منشآت المحاسبة والمراجعة المصرية، وأيضاً في حالة النموذج الأساسي المعتمد علي قياسها بدلالة التخصص الصناعي لمنشأة المحاسبة والمراجعة التي ينتمي لها مراقب الحسابات ، وهو ما يؤيد صحة الفروض بالتحليل الأساسي. كما يري الباحث أن هذه النتيجة تدعم توجه الباحث عند اختياره لطرق قياس المتغيرات في بيئة الممارسة المهنية المصرية، ويؤكد بصفة عامة وجود تأثير للخصائص التشغيلية علي جودة المراجعة حتي مع اختلاف طريقة قياس متغير جودة المراجعة. كما يري الباحث أن هذه النتيجة تشير وتدعم، أن شراكة منشآت المحاسبة والمراجعة المصرية مع منشآت Big4 ليست مجرد شراكة صورية ، وإنما توضح مدي استفادة منشآت المحاسبة والمراجعة المصرية من المنشآت الأجنبية Big4، من حيث الموارد والخبرة، والتكنولوجيا والامكانيات المتوفرة لديها، ويمكنها من استيفاء وتطوير مقومات الملاءة المهنية، والذي ينعكس في أدائها من خلال تقديمها لخدمات مراجعة بجودة مرتفعة. وإن كان ذلك عكس ما توصلت إليه بعض البحوث المصرية (السيد، ٢٠١٢ ؛ زكي ٢٠١٨).

## ٧/٥/٦- خلاصة نتائج اختبار فروض البحث

يوضح الجدول التالي خلاصة نتيجة اختبار فروض البحث:

الفرض	صيغة الفرض	مدي تأييد الفرض في حالة التحليل الاساسي	مدي تأييد الفرض في حالة التحليل الإضافي	مدي تأييد الفرض في حالة تحليل الحساسية
الفرض الأول H1	تؤثر الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي جودة المراجعة المدركة .	تم قبوله	تم قبوله	تم قبوله
الفرض الفرعي الأول H1a	يؤثر حجم الشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية .	تم قبوله		تم قبوله
الفرض الفرعي الثاني H1b	يؤثر مستوي الرفع المالي علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	تم قبوله		تم قبوله
الفرض الفرعي الثالث H1c	يؤثر هيكل الملكية علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.	تم قبوله		تم قبوله
الفرض الثاني H2	يختلف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي جودة المراجعة المدركة باختلاف نتيجة نشاط الشركة.	تم رفضه		
الفرض الثالث H3	يختلف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي جودة المراجعة المدركة باختلاف مستوي التحفظ المحاسبي.	تم قبوله جزئياً		
الفرض الرابع H4	يختلف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي جودة المراجعة المدركة باختلاف نتيجة نشاط ومستوي التحفظ المحاسبي للشركة معاً .	تم قبوله جزئياً		

## ٦/٦ - نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

يتناول هذا الجزء من البحث عرضاً لنتائج البحث، والتوصيات، ومجالات البحث المقترحة، وذلك علي النحو التالي:

### ١/٦/٦ - نتائج البحث

تناول البحث دراسة واختبار العلاقة بين بين الخصائص التشغيلية للشركات ( حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية) وجودة المراجعة المدركة. كما تناول البحث دراسة واختبار ما إذا كانت هذه العلاقة التأثيرية تختلف باختلاف نتيجة نشاط الشركة ومستوي التحفظ المحاسبي، كمتغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة. ويمكن بلورة أهم نتائج البحث، بشقيه النظري والتطبيقي علي النحو التالي:

- فيما يتعلق بالشق النظري، خلص البحث إلي أنه لا يوجد تعريف محدد لمفهوم جودة المراجعة، سواء من جانب الهيئات المهنية، أو الدراسات الاكاديمية، نظراً لكونها مفهوماً نسبياً، يختلف باختلاف أصحاب المصالح. وقد خلص الباحث إلي تعريف لجودة المراجعة بأنها ارتفاع مستوي التوكيد المهني لعملية المراجعة بما يُمكن أصحاب المصالح من الوثوق والاعتماد علي المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من خلال توافر مجموعة من الخصائص الفنية والنوعية في عملية المراجعة، وكفاءة وخبرة مراقبي الحسابات ومدى قدرتهم علي اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، والتقرير عنها، وإصدار أحكام صائبة بشكل مرضي، مع الالتزام بمعايير المراجعة وقواعد وآداب السلوك المهني.

- خلص البحث في شقه النظري أيضاً، إلي أنه لا يوجد مقياس محدد لجودة المراجعة ، وإجمالاً تتمثل في سلامة رأي مراقبي الحسابات، وخبرتهم، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وكونها تنتمي لواحدة من منشآت المراجعة الدولية، والحصة السوقية ، وتدوير لمراقب الحسابات، واستقلاله ، والتخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وأتعاب عملية المراجعة، وعدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد منشأة المحاسبة والمراجعة. وتنعكس من خلال مستويين لجودة المراجعة، الأول جودة المراجعة المدركة، والثاني جودة المراجعة الحقيقية.

- وأيضاً خلص الباحث إلي أن مقاييس جودة المراجعة، تنقسم إلي، مقاييس ذات الصلة بمنشأة المحاسبة والمراجعة مثل ؛ حجم منشأة المحاسبة والمراجعة ، واتعاب عملية المراجعة، سياسة التدوير، وبقاء شريك المراجعة، الحصة السوقية. ومقاييس ذات الصلة بمراقبي الحسابات مثل؛ سلامة رأي مراقب الحسابات بصفة عامة وبشأن الاستمرارية بصفة خاصة ، وخبرته، والتخصص الصناعي والفشل في أداء عملية المراجعة، وعدد الدعاوي المرفوعة ضده. ومقاييس ذات الصلة بمنشأة العميل مثل؛ التحفظ وجودة الأرباح وإدارة الأرباح.
- فيما يتعلق بمحددات جودة المراجعة، خلص البحث إلي أن محددات جودة المراجعة، تتمثل في اربع محددات، وهي؛ محددات متعلقة بمدخلات عملية المراجعة، ومحددات متعلقة بمخرجات عملية المراجعة، ومحددات متعلقة بالتفاعلات بين أطراف سلسلة توريد اعداد القوائم المالية، ومحددات بمتعلقة بسياق بيئة اعداد التقارير المالية.
- خلص البحث في شقه النظري، الي أن الاختلاف في جودة المراجعة يرجع الي حد كبير إلي الاختلاف في خصائص شركة العميل، فمن حيث حجم الشركة، خلص البحث لوجود علاقة ايجابية بين حجم الشركة وجودة المراجعة. ومن حيث مستوي الرفع المالي، خلص البحث في شقه النظري، إلي وجود علاقة ايجابية بين مستوي الرفع المالي وجودة المراجعة. وأيضاً من حيث هيكل الملكية، خلص البحث في شقه النظري، إلي أن الملكية المؤسسية ترتبط ايجاباً بجودة المراجعة. وإجمالاً خلص البحث في شقه النظري أن الخصائص التشغيلية تعد مؤشرات مهمة لجودة المراجعة، وتمثل أحد محدداتها.
- فيما يتعلق بنتيجة نشاط الشركة، كأحد المتغيرات المعدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة، خلص البحث في شقه النظري إلي أن، نتيجة نشاط الشركة تؤثر علي حجم الشركة ومستوي الرفع المالي وهيكل الملكية، وتؤثر علي استقطابها لخدمات مراجعة عالية الجودة.
- فيما يتعلق بالتحفظ المحاسبي، كأحد المتغيرات المعدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة، خلص البحث في شقه النظري، إلي أن التحفظ المحاسبي يرتبط ويؤثر علي الخصائص التشغيلية للشركات وجودة المراجعة ، وإن كانت العلاقات مختلفة وتبادلية.
- خلص البحث في شقه التطبيقي إلي وجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم الشركة علي جودة المراجعة المدركة، في بيئة الممارسة العملية المصرية. ومن ثم تم قبول الفرض الفرعي

H1a، القائل بوجود تأثير لحجم الشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

• كما خلص البحث في شقه التطبيقي إلي وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمستوي الرفع المالي للشركة علي جودة المراجعة المدركة، في بيئة الممارسة العملية المصرية. ومن ثم تم قبول الفرض الفرعي H1b، القائل بوجود تأثير معنوي لمستوي الرفع المالي للشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

• وأيضاً خلص البحث في شقه التطبيقي إلي وجود تأثير إيجابي ومعنوي لهيكل ملكية الشركة علي جودة المراجعة المدركة، في بيئة الممارسة العملية المصرية. ومن ثم تم قبول الفرض الفرعي H1c، القائل بوجود تأثير معنوي لهيكل ملكية علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

• كما خلص البحث في شقه التطبيقي إلي وجود تأثير إيجابي ومعنوي للخصائص التشغيلية (حجم الشركة، الرفع المالي، هيكل الملكية) للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي جودة المراجعة المدركة. ومن ثم تم قبول الفرض الرئيسي الأول H1، القائل بوجود تأثير معنوي للخصائص التشغيلية علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

• وفيما يتعلق بتأثير المتغير المعدل الخاص بنتيجة نشاط الشركة، علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة، خلص البحث في شقه التطبيقي إلي أن متغير نتيجة نشاط الشركة، له تأثير سلبي غير معنوي، علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة فيما يتعلق بحجم الشركة والرفع المالي. في حين كان له تأثير إيجابي غير معنوي علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة الخاصة بهيكل الملكية. وهذا عكس ما توصلت إليه الدراسة النظرية. ومن ثم تم رفض الفرض الثاني H2، القائل باختلاف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية علي جودة المراجعة المدركة باختلاف نتيجة نشاط الشركة.

• وفيما يتعلق بتأثير المتغير المعدل الخاص بالتحفظ المحاسبي للشركة، علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة، خلص البحث في شقه التطبيقي إلي أن متغير التحفظ المحاسبي، له تأثير إيجابي غير معنوي، علي العلاقة محل الدراسة فيما يتعلق بحجم الشركة. في حين له تأثير سلبي غير معنوي، علي العلاقة محل الدراسة فيما يتعلق بمستوي الرفع

المالي. بينما كان له تأثير إيجابي معنوي علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة فيما يتعلق بهيكل الملكية. ومن ثم تم قبول الفرض الثالث H3 جزئياً ، القائل باختلاف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة علي جودة المراجعة المدركة باختلاف التحفظ المحاسبي للشركة.

● **فيما يتعلق بتأثير المتغير المعدل الخاص بالأثر التفاعلي الإجمالي** لنتيجة نشاط ، ومستوي التحفظ المحاسبي للشركة، علي العلاقة محل الدراسة، خلص البحث في شقه التطبيقي إلي المتغير المعدل الخاص بنتيجة نشاط الشركة، كان تأثيره غير معنوياً عندما تم اختباره بشكل تفاعلي مع متغيرات الخصائص التشغيلية (حجم الشركة ، والرفع المالي، وهيكل الملكية)، أما المتغير المعدل الخاص بالتحفظ المحاسبي للشركة ، كان تأثيره غير معنوياً عندما تم اختباره بشكل تفاعلي مع متغيرات الخصائص التشغيلية ( حجم الشركة ، والرفع المالي)، بينما كان تأثيره معنوياً عندما تم اختباره بشكل تفاعلي مع متغير هيكل الملكية. ومن ثم تم قبول الفرض الرابع H4 جزئياً ، القائل باختلاف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة علي جودة المراجعة المدركة باختلاف نتيجة نشاط ومستوي التحفظ المحاسبي للشركة معاً.

● **فيما يتعلق بمدخل التحليل الإضافي** والذي اعتبر متغيري نتيجة النشاط ومستوي التحفظ المحاسبي كمتغيرات رقابية، كان لها تأثير غير معنوي علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة، كما هو في حالة التحليل الأساسي (كمتغيرات معدلة).

● **فيما يتعلق بتحليل الحساسية**، والخاص بالفروض الفرعية من الأول وحتى الثالث والمتعلقة بمتغيرات (حجم الشركة ، والرفع المالي ، وهيكل الملكية) علي التوالي - كل علي حده - كان لهم تأثير إيجابي و معنوي علي جودة المراجعة المدركة في حالة كل من تحليل الحساسية، والتحليل الاساسي، وعليه تم قبول الفروض الفرعية الثلاثة H1a، H1b، H1c- كل علي حده- القائلة بوجود تأثير معنوي للخصائص التشغيلية للشركة (حجم الشركة ، والرفع المالي ، وهيكل الملكية) علي التوالي، علي جودة المراجعة المدركة، بنموذج تحليل الحساسية، والنموذج الاساسي للدراسة.

● **فيما يتعلق بتحليل الحساسية في حالة الفرض الرئيسي الأول**، والخاص بالخصائص التشغيلية للشركة ( حجم الشركة ، الرفع المالي ، هيكل الملكية) مجتمعة، له تأثير إيجابي

ومعنوي علي جودة المراجعة المدركة في حالة تحليل الحساسية والتحليل الأساسي. وعليه تم قبول الفرض القائل بوجود تأثير معنوي للخصائص التشغيلية للشركة علي جودة المراجعة المدركة، ومن ثم قبول الفرض H1 بنموذج تحليل الحساسية والنموذج الأساسي للدراسة.

## ٢/٦/٦ - توصيات البحث

وفقاً لما انتهى إليه البحث من نتائج بشقيه النظري والعملي، وفي ضوء حدوده، يوصي الباحث بما يلي:

- يوصي الباحث بضرورة اهتمام الباحثين بإجراء مزيد من الأبحاث حول الخصائص التشغيلية للشركات المصرية، ومقارنتها بالشركات الأجنبية.
- يوصي الباحث بضرورة قيام الجهات المعنية بإصدار مزيد من الإرشادات بخصوص جودة المراجعة، تكون بمثابة الطريق لدفع منشآت المحاسبة والمراجعة المصرية نحو الارتقاء بجودة المهنة.
- ضرورة اهتمام وتوجه منشآت المحاسبة والمراجعة المصرية نحو السعي للمزيد من الشراكة مع منشآت المحاسبة والمراجعة الأجنبية لكسب مزيد من الخبرة والتعلم المتوفرة لديهم للارتقاء بجودة عملية المراجعة.
- يوصي الباحث بضرورة اهتمام منشآت المحاسبة والمراجعة المصرية بالتخصص الصناعي، لاكتساب الخبرة العملية والمعرفة الدقيقة بطبيعة الصناعة ومشاكلها، وتقليل الجهد المبذول، وزيادة حصتها السوقية.
- يوصي الباحث بضرورة اهتمام الجامعات المصرية بتدريس موضوعات عن جودة المراجعة، والتخصص الصناعي، وأهميته في الارتقاء بالجودة، خصوصاً في مرحلة الدراسات العليا.
- يوصي الباحث بضرورة اهتمام الهيئة العامة للرقابة المالية بتوجيه وتشجيع الشركات المساهمة بضرورة التعاقد مع منشآت محاسبة ومراجعة ذات خدمات عالية الجودة، لما لها من أثر علي جودة القوائم المالية، وبالتالي علي كسب ثقة أصحاب المصالح.

### ٣/٦/٦ - مجالات البحث المقترحة

يقترح الباحث عدداً من مجالات البحوث المستقبلية، علي النحو التالي:

- أثر اختلاف خصائص الملكية للشركات علي أتعاب المراجعة.
- أثر اختلاف الخصائص التشغيلية للشركات علي جودة المراجعة في صناعة التمويل.
- أثر اختلاف خصائص مجلس الإدارة علي جودة المراجعة.
- دراسة واختبار العلاقة بين اختلاف أتعاب المراجعة بين منشآت المحاسبة والمراجعة في مصر وجودة المراجعة.
- أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات علي أتعاب المراجعة.
- أثر حجم الشركة، وربحيتها ، وحجم منشآت المحاسبة والمراجعة علي توقيت إصدار تقرير المراجعة.

### قائمة المراجع

#### أولاً: المراجع العربية

- أبو الخير، مدثر طه، ٢٠٠٧، "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية علي جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ٣-٥٩.
- السيد، محمود محمد، ٢٠١٢، أثر حجم منشأة مراقب الحسابات وقيده بسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية علي جودة المراجعة الخارجية - دراسة تجريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- \_\_\_\_\_، ٢٠١٧، العلاقة بين الاستقرار المالي للشركات وجودة المراجعة مقاسة بسلامة حكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية- دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بحث غير منشور مقدم للمؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- الصيرفي، أسماء أحمد، ٢٠١٧، الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات معدلة للعلاقة بين التخصص الصناعي لمنشأة مراقب الحسابات وتكلفة الاقتراض - دراسة

- تطبيقية علي الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ١-٣٦.
- العاصي، محمود غانم محمود، ٢٠١٥، دراسة واختبار أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة علي جودة المراجعة والتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية.
- المدبولي، داليا محمد خيرى، ٢٠١٦، تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالمدىونية -دراسة تطبيقية علي الشركات المسجلة في البورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي ، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ٧٨٩-٨٥٧.
- المليجي، هشام حسن ، ٢٠١٠، أثر هيكل الملكية المركزة علي المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية بالتطبيق علي الشركات العائلية في مصر ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، المجلد الأول ، العدد الرابع، ص ١٥-٥٩.
- الأباصيري، بسمة حسن، ٢٠١٧ ، العلاقة بين جودتي المراجعة والتقارير المالية- دراسة تطبيقية علي الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، بحث غير منشور مقدم للمؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية.
- بركات، خالد سعيد، ٢٠٠٧، حجم مكتب المراجعة والعلاقة المدركة بين خصائص مراقب الحسابات الخارجي وجودة المراجعة في السوق المصري، دراسة ميدانية ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق ، العدد الأول ، المجلد التاسع والعشرون ، ص ١٨٧-٢٢٩.
- بشير، سعد زغول، ٢٠٠٣، دليلك إلي البرنامج الإحصائي SPSS، الإصدار العاشر Version 10 المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد.
- بهاء الدين، إبراهيم ، ٢٠٠٨، مدخل مقترح لتحديد المتغيرات التي تؤثر علي قياس جودة الأداء المهني للمراجعة الخارجية مع التطبيقية علي مكاتب المحاسبة والمراجعة بجمهورية

- مصر العربية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الثاني، المجلد الثلاثون ، ص ١٤٩ - ٢٤٣.
- ريشو، بديع الدين، ٢٠٠٨، العوامل المؤثرة في قرار المراجع بالتخصص الصناعي وأهميتها النسبية عند اختيار المراجع الخارجي : دراسة تحليلية تطبيقية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة جامعة بنها، العدد الثاني.
- زكي، نهى محمد، ٢٠١٨، أثر جودة المراجعة الخارجية علي الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية : دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية.
- شحاته، شيماء حسن، ٢٠١٥ ، أثر التخصص النوعي للمراجع الخارجي علي مخاطر وكفاءة عملية المراجعة : دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة بنها.
- —، السيد شحاته ، ٢٠١٥ ، أثر خبرة مراقب الحسابات وحجم منشأته علي جودة المراجعة الخارجية- دراسة تجريبية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الاسكندرية. العدد الثاني، المجلد الثاني والخمسون، ص ١ - ٣٢.
- شرف، إبراهيم احمد إبراهيم ، ٢٠١٧ ، أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة التقرير المالي- دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الرابع، ص ٢٧٧ - ٣٣٦.
- طلخان، السيدة مختار عبد الغني، ٢٠١٧، أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية.
- علي، عبد الوهاب نصر، ٢٠٠٩، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الدار الجامعية ، الاسكندرية.
- — وشحاته السيد شحاته ، ٢٠١٧ ، أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات علي مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية - دراسة تطبيقية مقارنة علي الشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة كلية

التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية. العدد الأول، المجلد الرابع والخمسون، ص ٥٦ - ١.

- عوض، آمال محمد، ٢٠٠٦، قياس أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الأول، ص ١٧١-٢٣٧.
- لبيب، خالد عبد المنعم، ٢٠٠٥، دور التخصص القطاعي في تحسين كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي - دراسة تطبيقية مقارنة، *مجلة البحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية. العدد الاول: ص ٨٣ - ١٨٣.
- موسى، بوسي حمدي حسن، ٢٠١٨، أثر جودتي المراجعة الحقيقية والمدركة علي تكلفه التمويل بالملكية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبي*، جامعة عين شمس، العدد الثالث، الجزء الأول، السنة الثانية والعشرون، ص ٦٧١-٧٠٩.

#### ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abdallah, B., & Hussein, S. (2014). The effect of financial structure, financial leverage, and profitability on value of shares of industrial companies: Applied study on a sample of Saudi Industrial Companies-. *Delhi Business Review*, 15(2), 9.
- Abedalqader Al-Thuneibat, A., Tawfiq Ibrahim Al Issa, R., & Ata Baker, R. A. (2011). Do audit tenure and firm size contribute to audit quality? Empirical evidence from Jordan. *Managerial Auditing Journal*, 26(4), 317-334.
- Adeyemi, S. B., & Fagbemi, T. O. (2010). Audit quality, corporate governance and firm characteristics in Nigeria. *International Journal of Business and Management*, 5(5), 169-179.
- Akhalumeh, P., Agweda, F., & Ogunkuade, Z. (2017). Corporate characteristics and audit quality: evidence from quoted firms in Nigeria. *Journal of Scientific Research and Studies*, 4 (3), 59, 66.
- Aksu, M., Onder, T., & Saaticioglu, K. (2007). Auditor selection, client firm characteristics, and corporate governance: Evidence from an emerging market. *Sabancı University*, Available at: [www.researchgate.net](http://www.researchgate.net).

- Alarlooq, M. N. M., Aslani, A., & Azadi, B. (2014). Accounting conservatism impact on real earnings management. *International Journal of Accounting Research*, 1(12), 71-16.
- Alfraih, M. M. (2017). Does ownership structure affect the quality of auditor pair composition?. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 15(2), 245-263.
- Al-Nimer, M. (2015). Factors affecting mandatory audit rotation: evidence from Jordan. *International Journal of Economics and Finance*, 7(6), 51.
- Alzeaideen, K.A., & Al-Rawash, S.Z. (2018). The Effect of Ownership Structure and Corporate Debt on Audit Quality: Evidence from Jordan. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8(3), 51.
- Arens, A. A., Best, P., Shailer, G., Fidler, B., Elder, R. J., & Beasley, M. S. (2011). *Auditing Assurance Services in Australia: An Integrated Approach*. 8th edition. Pearson Australia, NSW 2086.
- Aryan, L. A. (2015). The relationship between audit committee characteristics, audit firm quality and companies' profitability. *Asian Journal of Finance & Accounting*, 7(2), 215-226.
- Ball, F., Tyler, J., & Wells, P. (2015). Is audit quality impacted by auditor relationships?. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 11(2), 166-181.
- ———, R., Robin, A., & Sadka, G. (2008). Is financial reporting shaped by equity markets or by debt markets? An international study of timeliness and conservatism. *Review of accounting studies*, 13(2-3), 168-205.
- Bhatia, A., Ali, M. J., Balachandran, B., & Jurdi, D. (2015). Audit fees and capital structure decision.
- Brown, O. J., Grenier, J. H., Pyzoha, J. S., & Reffett, A. (2016). *Does using specialists provide auditors with safe harbor protection for aggressive management estimates*, Available at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- ———, S. V., & Knechel, W. R. (2016). Auditor-client compatibility and audit firm selection. *Journal of Accounting Research*, 54(3), 725-775.
- Cahan, S. F., Jeter, D. C., & Naiker, V. (2011). Are all industry specialist auditors the same?. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 30(4), 191-222.

- Cameran, M., & Perotti, P. (2014). Audit fees and IAS/IFRS adoption: Evidence from the banking industry. *International Journal of Auditing*, 18(2), 155-169.
- Canadian Public Accountability Board (CPAB). 2013. *A Framework for Audit Quality Consultation Paper*. Available at: [www.cpab-ccra.ca](http://www.cpab-ccra.ca).
- Carcello, J. V., & Nagy, A. L. (2004). Client size, auditor specialization and fraudulent financial reporting. *Managerial Auditing Journal*, 19(5), 651-668.
- Chadha, S., & Sharma, A. K. (2015). Determinants of capital structure: an empirical evaluation from India. *Journal of Advances in Management Research*, 12(1), 3-14.
- Chalaki, P., Didar, H., & Riahinezhad, M. (2012). Corporate governance attributes and financial reporting quality: Empirical evidence from Iran. *International Journal of Business and Social Science*, 3(15).
- Chartered Accountants Australia and New Zealand (CAANZ).(201-5). Clearer Transparency: Assessing the Second Year of Audit Firm Transparency Reports in Australia June (2014). Available at: [www.caanz.org](http://www.caanz.org).
- Chen, C. & Zhuang, Z. (2014). How does mandatory IFRS adoption affect the audit service market?. In *School of Accounting Seminar Series, UNSW, Australia, Semester (Vol. 1)*.
- Dalvi, M. R., & Mardanloo, H. (2014). The effect of capital structure, shareholders and major of the company on the conservative practices in companies. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 4(1), 1-15.
- Davidson, R. A., & Neu, D. (1993). A note on the association between audit firm size and audit quality. *Contemporary accounting research*, 9(2), 479-488.
- DeFond, M., & Zhang, J. (2014). A review of archival auditing research. *Journal of Accounting and Economics*, 58(2-3), 275-326.
- Dewi, A. S., Anwa, S., Zusmawati, Z., Alfian, A., & Septiano, R. (2018). An Analysis of Effect of Free Cash Flow And Profitability on Leverage Companies With Investment Opportunity Set As Variable Moderating on Trade, Services & Investment Sectors Listed on BEI.- *Prosiding CELSciTech*, 3, 48-60.

- Dinh, N., & Piot, C. (2014). IFRS adoption in Europe and audit market concentration, available at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- Elshafie, E., & Nydroh, E. (2014). Are Discretionary Accruals a Good Measure of Audit Quality?. *Journal of Management Policy & Practice*, 15(2).
- Federation of European Accountants (FEE). (2016). *Overview of Audit Quality Indicators Initiatives*. Available at: [www.fee.be](http://www.fee.be).
- Fernando, G. D., Abdel-Meguid, A. M., & Elder, R. J. (2010). Audit quality attributes, client size and cost of equity capital. *Review of Accounting and Finance*, 9(4), 363-381.
- Financial Reporting Council (FRC). (2008). *The Audit Quality Framework*. Available at: [www.frc.org.uk](http://www.frc.org.uk).
- Francis, J. R. (2011). A framework for understanding and researching audit quality. *Auditing: A journal of practice & theory*, 30(2), 125-152.
- Fredriksson, A., Kiran, A., & Niemi, L. (2018). Reputation Capital of Directorships and Audit Quality.
- Ghazali, A. W., Shafie, N. A., & Sanusi, Z. M. (2015). Earnings management: An analysis of opportunistic behaviour, monitoring mechanism and financial distress. *Procedia Economics and Finance*, 28, 190-201.
- Goh, B. W., Lim, C. Y., Lobo, G. J., & Tong, Y. H. (2017). Conditional conservatism and debt versus equity financing. *Contemporary Accounting Research*, 34(1), 216-251.
- Gwatidzo, T., Ntuli, M., & Mlilo, M. (2016). Capital structure determinants in South Africa: A quantile regression approach. *Journal of Economic and Financial Sciences*, 9(1), 275-290.
- Hamdan, A. M. M. (2011). The impact of company size, debt contracts, and type of sector on the level of accounting conservatism: an empirical study from Bahrain. *International Journal of Business and Management*, 6(7), 134.
- \_\_\_\_\_, Kukrija, G., Awwad, B. S. A., & Dergaham, M. M. (2012). The auditing quality and accounting conservatism. *International Management Review*, 8(2), 33-50.
- \_\_\_\_\_.(2017).The role of accounting conservatism in the relationship between ownership structure and firm performance.*International Journal of Critical Accounting*,9(5-6),524-539.

- Haqqani, R., & Zehra, K. (2015). Determinants of Capital Structuring Of Firms of Cement Sector in Pakistan. *KASBIT Journal of Management & Social Science*, 8(1), 77-92.
- Hassan, S. U. (2013). Financial Reporting Quality, Does Monitoring Characteristics Matter? An Empirical Analysis of Nigerian Manufacturing Sector. *The Business & Management Review*, 3(2), 147.
- Hegazy, M. A., Al Sabagh, A., & Hamdy, R. (2015). The effect of audit firm specialization on earnings management and quality of audit work. available at: [www.proquaset.com](http://www.proquaset.com).
- Huang, L., Endrawes, M., & Hellman, A. (2015). An experimental examination of the effect of client size and auditors' industry specialization on time pressure in Australia. *Corp. Ownersh. Control*, 12(4), 398-408.
- International Accounting Standard Board(IASB). (2013). *A Framework for Audit Quality*. Available at: [www.ifac.org](http://www.ifac.org).
- Jayeola, O., Taofeek, A., & Toluwalase, A. (2017). Audit Quality and Earnings Management among Nigerian Listed Deposit Money Banks. *PYREX Journal of Taxation and Accounting Management*, 1(1)-,1-8.
- Kane, G. D., & Velury, U. (2004). The role of institutional ownership in the market for auditing services: an empirical investigation. *Journal of Business Research*, 57(9), 976-983.
- Karjalainen, J. 2011. Audit Quality and Private Finnish Firms. *Disseminations in Social Sciences and Business Studies* No. 29. University of Eastern Finland.
- Kartikasari, D., & Merianti, M. (2016). The effect of leverage and firm size to profitability of public manufacturing companies in Indonesia. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(2), 409-413.
- Kasai, N. (2014). Ownership Structure, Audit Fees, and Audit Quality in Japan. *Shiga University Publication*, 33(69), 1-52.
- Kato, R., & Semba, H. D. (2016). Influence of The Audit Market Shift From Big 4 to Big 3 on Audit Firms Industry Specialization and Audit Quality: Evidence From Japan. *Academy of Accounting & Financial Studies Journal*, 20(3).
- Kend, M. (2008). Client industry audit expertise: towards a better understanding. *Pacific Accounting Review*, 20(1), 49-62.

- Khanh, H. T. M., & Nguyen, V. K. (2018). Audit quality, firm characteristics and real earnings management: The case of listed Vietnamese firms. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8(4), 243.
- Khasanah, N. N. (2016). The Effects of Company Size, Company Risk and Auditor's Reputation on Tenure: an Artificial Rotation Testing. *Journal of Indonesian Economy and Business*, 31(3), 247-259.
- Khlif, H., & Achek, I. (2016). IFRS adoption and auditing: a review. *Asian Review of Accounting*, 24(3), 338-361.
- Kilgore, A., Radich, R., & Harrison, G. (2011). The relative importance of audit quality attributes. *Australian accounting review*, 21(3), 253-265.
- Lara, J. M. G., Osma, B. G., & Penalva, F. (2009). Accounting conservatism and corporate governance. *Review of accounting studies*, 14(1), 161-201.
- Lawrence, A., Minutti-Meza, M., & Zhang, P. (2011). Can Big 4 versus non-Big 4 differences in audit-quality proxies be attributed to client characteristics?. *The accounting review*, 86(1), 259-286.
- Lee, C., & Park, M. S. (2013). Subjectivity in fair-value estimates, audit quality, and informativeness of other comprehensive income. *Advances in accounting*, 29(2), 218-231.
- ———, H. S., Li, X., & Sami, H. (2014). Conditional conservatism and audit fees. *Accounting horizons*, 29(1), 83-113.
- ———, P. J., Taylor, S. J., & Taylor, S. L. (2006). Auditor conservatism and audit quality: Evidence from IPO earnings forecasts. *International Journal of Auditing*, 10(3), 183-199.
- Libby, R., & Kinney Jr, W. R. (2000). Does mandated audit communication reduce opportunistic corrections to manage earnings to forecasts?. *The Accounting Review*, 75(4), 383-404.
- Lin, H. L., & Lin, C. J. (2016). Review of Studies on Audit Quality in Asia. *Ntu Management Review*, 27(1), 305-362.
- ———, L. (2016). Institutional ownership composition and accounting conservatism. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 46(2), 359-385.
- Lobo, G., Paugam, L., Zhang, L., & Casta, J. F. (2013, May). Effect Of Joint Auditor Pair On Conserv A Tism: Evidence From Impairm-

- ent Tests. In *Comptabilité sans Frontières... The French Connection* (pp. cd-rom).
- Mawardi, R. (2017). Empirical Analysis Company Size, Corporate Governance and Audit Quality to Earning Management in Indonesia. *Corporate Governance and Audit Quality to Earning Management in Indonesia (30 9, 2017). Russian Journal of Agricultural and Socio-Economic Sciences.*
  - Meyer, K. (2009). Industry specialization and discretionary accruals for Big 4 and non-Big 4 auditors, available at: [www.proquest.com](http://www.proquest.com).
  - Meza, M. M. (2011). *Using Peer Firms to Examine whether Auditor Industry Specialization Improves Audit Quality and to Enhance Expectation Models for Analytical Audit Procedures* (Doctoral dissertation).
  - Mitra, S., Hossain, M., & Deis, D. R. (2007). The empirical relationship between ownership characteristics and audit fees. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 28(3), 257-285.
  - Narktabtee, K., & Patpanichchot, S. (2011). The impact of country-level vs firm-level factors on the effectiveness of IFRS adoption: The case of European Union. *The International Business & Economics Research Journal*, 10(10), 79.
  - Nederlandse Beroepsorganisatie Van Accountant (NBA). (2017). *De Definitie Van Audit Kwaliteit*. Available at: [www.nba.nl](http://www.nba.nl)
  - Noor, N. F. M., Sanusia, Z. M., Heang, L. T., Iskandar, T. M., & Isa, Y. M. (2015). Fraud Motives and Opportunities Factors on Earnings Manipulations. *Procedia Economics and Finance*, 28, 126-135.
  - Obiyo, C. O., & Ezenwa, O. T. (2012). The effect of corporate reporting on public confidence; empirical evidence from quoted companies in Nigeria. *Journal of Applied Management and Investments*, 1(2), 187-194.
  - Oktorina, M., & Wedari, L. K. (2015). An Empirical Investigation on Ownership Characteristics, Activities of the Audit Committee, and Audit Fees in Companies Listed on Indonesia Stock Exchange. *Applied Finance and Accounting*, 1(1), 20-29.
  - Palea, V. (2013). IAS/IFRS and financial reporting quality: lessons from the European experience. *China Journal of Accounting Research*, 6(4), 247-263.

- Palmrose, Z. V. (1988). 1987 Competitive Manuscript Co-Winner: An analysis of auditor litigation and audit service quality. *Accounting review*, 55-73.
- Popova, V. (2012). Exploration of skepticism, client-specific experiences, and audit judgments. *Managerial Auditing Journal*, 28(2), 140-160.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2015. *Concept Release on Audit Quality Indicators*. Available at: [www.pcaobus.org](http://www.pcaobus.org).
- Ramalingegowda, S., & Yu, Y. (2018). The Role of Accounting Conservatism in Capital Structure Adjustments. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 0148558X18814119,1-26.
- Putra, N. Y., & Subowo, S. (2017). The Effect of Accounting Conservatism, Investment Opportunity Set, Leverage, and Company Size on Earnings Quality. *Accounting Analysis Journal*, 5(4), 299-306.
- Reichelt, K. J., & Wang, D. (2010). National and office-specific measures of auditor industry expertise and effects on audit quality. *Journal of Accounting Research*, 48(3), 647-686.
- Reyad, S. M. R. (2012). Accounting Conservatism and Auditing Quality: an Applied Study On Egyptian Corporations. *European Journal of Business and management*, 4(21).
- Ruch, G. W., & Taylor, G. (2015). Accounting conservatism: A review of the literature. *Journal of Accounting Literature*, 34, 17-38.
- Rusmin, R., & Evans, J. (2017). Audit quality and audit report lag: case of Indonesian listed companies. *Asian Review of Accounting*, 25(2), 191-210.
- Saladríguez, R., & Grañó, M. (2014). Audit Expectation Gap: Fraud Detection and other Factors. *European Accounting Management Review* 1(1), 120-142.
- Salama, F. M., & Putnam, K. (2015). Accounting conservatism, capital structure, and global diversification. *Pacific Accounting Review*, - 27(1), 119-138.
- Shen, W., & Lin, C. (2009). Firm profitability, state ownership, and top management turnover at the listed firms in China: A behavioral perspective. *Corporate Governance: An International Review*, 17(4), 443-456.

- Shin-Ping, L., & Tsung-Hsien, C. (2009). The determinants of corporate performance: A viewpoint from insider ownership and institutional ownership. *Managerial Auditing Journal*, 24(3), 233-247.
- Slaheddine, T.,. (2015). Relationship between Earnings Quality and External Audit Quality. *Arabian Journal of Business and ar A Management Review*, 5(2), 1-7..
- Stein, M., & Cadman, B. (2007). Industry specialization and auditor quality in US Markets. available at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- Suffian, M. T. M., Sanusi, Z. M., Osman, A. H., & Azhari, M. I. M. (2015). Manipulation of Earnings: The Pressure of Opportunistic Behavior and Monitoring Mechanisms in Malaysian Shariah-Compliant Companies. *Procedia Economics and Finance*, 31, 213-227.
- Suleiman, S.,. (2017). debt contracting and conditional accounting conservatism. *international Journal of Accounting Research* , 6(1).
- Sunder,J.,Sunder, S. V.,& Zhang,J.(2018).Balance sheet conservatism and debt contracting. *Contemporary Accounting Research*, 35(1), 494-524.
- ———, S. (2016). Better financial reporting: meanings and means. *Journal of Accounting and Public Policy*, 35(3), 211-223.
- Thabane, L., Mbuagbaw, L., Zhang, S., Samaan, Z., Marcucci, M., Ye, C., & Debono, V. B. (2013). A tutorial on sensitivity analyses in clinical trials: the what, why, when and how. *BMC medical research methodology*, 13(1), 92.
- Tosi, L. A., & Paidar, G. A. (2015). the Rrelationship between accounting conservatism and leverage ratio and current ratio in the companies listed in tehran stock exchange. *International Research Journal of management Sciences*, 3(11), 573-581.
- Uwuigbe, O. R. (2011). An empirical investigation of the association between firms' characteristics and corporate social disclosures in the Nigerian financial sector. *Journal of Sustainable Development in Africa*, 13(1), 60-74.
- Vega, J., & López, D. M. (2012). *Evaluating The Effect Of Industry Specialist Duration On Audit Quality And Audit Fees*(No. 0023). , available at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- Vo, X. V. (2017). Determinants of capital structure in emerging markets: Evidence from Vietnam. *Research in International Business and Finance*, 40, 105-113.

- 
- Watson, L. (2015). Corporate social responsibility research in accounting. *Journal of Accounting Literature*, 34, 1-16.
  - Yeung, W. H., & Lento, C. (2018). Ownership structure, audit quality, board structure, and stock price crash risk: Evidence from China.- *Global Finance Journal*, 37, 1-24.
  - Zamri, N., Rahman, R. A., & Isa, N. S. M. (2013). The impact of leverage on real earnings management. *Procedia Economics and Finance*, 7, 86-95.
  - Zerni, M. (2012). Audit partner specialization and audit fees: Some evidence from Sweden. *Contemporary Accounting Research*, 29(1), 312-340.
  - Zureigat, Q. M. (2011). The effect of ownership structure on audit quality: Evidence from Jordan. *International Journal of Business and Social Science*, 2(10).

## قائمة ملاحق البحث

## ملحق رقم (١): بيان بأسماء شركات العينة

اسم الشركة	مسلسل	اسم الشركة	مسلسل
ابديتا للصناعات الغذائية	٣٧	ابوقير للأسمدة	١
بالم هيلز للتعمير	٣٨	أجواء للصناعات الغذائية- مصر	٢
مدينة نصر للإسكان والتعمير	٣٩	اسيك للتعدين-اسكوم	٣
القاهرة للاستثمارات والتنمية	٤٠	اكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية	٤
القاهرة للدواجن	٤١	الدولية للمحاصيل الزراعية	٥
الغربية الإسلامية للتنمية العمرانية	٤٢	السويدي اليكتريك ( للكابلات سابقا)	٦
مصر الجديدة للإسكان والتعمير	٤٣	الشركة الشرقية ايبترن كومباني	٧
مصر للاسمنت (قنا)	٤٤	الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	٨
اطلس لاستصلاح الاراضي والتصنيع الزراعي	٤٥	الشركة العربية للاسمنت	٩
الاسكندرية للزيوت المعدنية	٤٦	شركة العز للسيراميك والبورسيلن (الجوهرة)	١٠
الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	٤٧	القاهرة للإسكان والتعمير	١١
الوطنية لمنتجات الذرة	٤٨	المصرية للاتصالات	١٢
العربية لحليج الاقطن	٤٩	اوراسكوم للاستثمار القابضة	١٣
المستثمرين للاستثمار والتنمية العمرانية	٥٠	شركة جي بي أوتو	١٤
المصرية الدولية للصناعات الدوائية	٥١	شركة حديد عز	١٥
اوراسكوم للفنادق والتنمية	٥٢	مجموعة بورتو القابضة (بورتو جروب)	١٦
اورنج مصر للاتصالات	٥٣	مجموعة طلعت مصطفي القابضة	١٧
العز الدخيلة للصلب- الاسكندرية	٥٤	اسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتنمية	١٨
سماد مصر ( ايجيفرت)	٥٥	الاسماعيلية الجديدة للتطوير والتنمية العمرانية	١٩
العامة لصناعة الورق راكتا	٥٦	الاسماعيلية - مصر للدواجن	٢٠
الكابلات الكهربائية المصرية	٥٧	الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	٢١
غاز مصر	٥٨	الخدمات الملاحية والبترولية(ماراديف)	٢٢
مينا فارم للادوية والصناعات الكيماوية	٥٩	الدلتا للسكر	٢٣
مصر للاسواق الحرة	٦٠	الشمس للإسكان والتعمير	٢٤
اسمنت سيناء	٦١	العامة للصوامع والتخزين	٢٥
الاسكندرية للادوية والصناعات الكيماوية	٦٢	السويس للاسمنت	٢٦

العالمية للاستثمار والتنمية	٢٧	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك)	٦٣
العامية لمنتجات الخزف والصيني	٢٨	العربية للأدوية والصناعات الكيماوية	٦٤
الشركة المتحدة للإسكان والتعمير	٢٩	القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية	٦٥
جبهة للصناعات الغذائية	٣٠	المصرية للدواجن ( اجبيكو )	٦٦
جى إم سى للاستثمارات الصناعية والتجارية	٣١	المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامي	٦٧
سيدي كرير للبتروكيماويات	٣٢	جلاكسو سميثكلين	٦٨
الصناعات الغذائية العربية دومي	٣٣	مستشفى النزاهة الدولي ش م م	٦٩
النساجون الشرقيون	٣٤	البويات والصناعات الكيماوية (بكين)	٧٠
الشركة الشرقية الوطنية للأمن الغذائي	٣٥	المصرية لصناعة النشا والجلوكوز	٧١
جلوبال تيلكوم القابضة	٣٦	روبكس العالمية لتصنيع الاكياس	٧٢
مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة	٧٣	رواد مصر للاستثمار السياحي	٨٧
مطاحن شرق الدلتا	٧٤	قناة السويس لتوطين التكنولوجيا	٨٨
مطاحن شمال القاهرة	٧٥	شركة مصر لصناعة الكيماويات	٨٩
مطاحن مصر الوسطي	٧٦	ميناء للاستثمار السياحي	٩٠
اكتوبر فارما	٧٧	وادي كومبو لاستصلاح الاراضي	٩١
الالومنيوم العربية	٨٧	يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة والتغليف والورق	٩٢
الدولية للصناعات الطبية ( ايكمي )	٩٧	المصريين للاسكان والتنمية والتعمير	٩٣
السويس للاكياس	٨٠	الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية	٩٤
الشرق الاوسط لصناعة الزجاج	٨١	المصرية للأقمار الصناعية	٩٥
العربية المتحدة للشحن والتفريغ	٨٢	المصرية للمشروعات السياحية العالمية	٩٦
الشركة العربية للمحابس	٨٣	شمال افريقيا للاستثمار العقارى	٩٧
القاهرة للزيوت والصابون	٨٤	التعمير والاستشارات الهندسية	٩٨
المنصورة للدواجن	٨٥	مفيس للأدوية	٩٩
النيل للأدوية والصناعات الكيماوية	٨٦	سبأ الدولية للأدوية	١٠٠

**ملحق رقم (٢): نتيجة اختبار الفرض الفرعي H1a**

**H1a:** يؤثر حجم الشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**Regression****Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Size <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: AQ

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.263 <sup>a</sup>	.069	.064	.38336

a. Predictors: (Constant), Size

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.154	1	2.154	14.659	.000 <sup>b</sup>
	Residual	29.099	198	.147		
	Total	31.253	199			

a. Dependent Variable: AQ

b. Predictors: (Constant), Size

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.844-	.297		-2.845-	.005
	Size	.127	.033	.263	3.829	.000

a. Dependent Variable: AQ

**ملحق رقم (٣): نتيجة اختبار الفرض الفرعي H1b**

**H1b:** يؤثر مستوي الرفع المالي للشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**Regression****Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Lev <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: AQ

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.201 <sup>a</sup>	.041	.036	.38946

a. Predictors: (Constant), Lev

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	1.264	1	1.264	8.333	.004 <sup>b</sup>
1 Residual	29.881	197	.152		
Total	31.145	198			

a. Dependent Variable: AQ

b. Predictors: (Constant), Lev

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.196	.041		4.733	.000
	Lev	.182	.063	.201	2.887	.004

a. Dependent Variable: AQ

**ملحق رقم (٤): نتيجة اختبار الفرض الفرعي H1c**

**H1c:** يؤثر هيكل الملكية للشركة علي جودة المراجعة المدركة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**Regression****Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	St <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: AQ

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.223 <sup>a</sup>	.050	.045	.38732

a. Predictors: (Constant), St

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.551	1	1.551	10.336	.002 <sup>b</sup>
	Residual	29.703	198	.150		
	Total	31.253	199			

a. Dependent Variable: AQ

b. Predictors: (Constant), St

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.085	.068		1.246	.024
	St	.240	.075	.223	3.215	.002

a. Dependent Variable: AQ

**ملحق رقم (٥): نتيجة اختبار الفرض الأول H1**

**H1:** تؤثر الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية على جودة المراجعة المدركة.

**Regression****Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	St, Size, Lev <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: AQ

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.344 <sup>a</sup>	.118	.105	.37526

a. Predictors: (Constant), St, Size, Lev

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.686	3	1.229	8.725	.000 <sup>b</sup>
	Residual	27.459	195	.141		
	Total	31.145	198			

a. Dependent Variable: AQ

b. Predictors: (Constant), St, Size, Lev

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.838-	.294		-2.852-	.005
	Size	.103	.033	.211	3.072	.002
	Lev	.128	.062	.142	2.065	.040
	St	.173	.074	.160	2.320	.021

a. Dependent Variable: AQ

**ملحق رقم (٦): نتيجة اختبار الفرض الثاني H2**

**H2:** يختلف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة على جودة المراجعة المدركة باختلاف نتيجة نشاط الشركة.

**Regression****Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	St.Pro, Lev, Size, Lev.Pro, Pro, St, Size.Pro <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: AQ

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.350 <sup>a</sup>	.123	.090	.37924

a. Predictors: (Constant), St.Pro, Lev, Size, Lev.Pro, Pro, St, Size.Pro

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	3.816	7	.545	3.790	.001 <sup>b</sup>
Residual	27.326	190	.144		
Total	31.142	197			

a. Dependent Variable: AQ

b. Predictors: (Constant), St.Pro, Lev, Size, Lev.Pro, Pro, St, Size.Pro

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-1.370-	.795		-1.724-	.086
Size	.156	.088	.319	1.773	.078
Lev	.173	.085	.191	2.029	.044
St	.152	.211	.141	.720	.472
Pro	.573	.862	.518	.664	.508
Size.Pro	-.056-	.096	-.466-	-.586-	.558
Lev.Pro	-.069-	.140	-.054-	-.492-	.623
St.Pro	.025	.226	.029	.111	.912

a. Dependent Variable: AQ

**ملحق رقم (٧): نتيجة اختبار الفرض الثالث H3**

**H3:** يختلف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة على جودة المراجعة المدركة باختلاف مستوى التحفظ المحاسبي.

**Regression****Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	St.Cons, Lev.Cons, Size, Lev, St, Cons, Size.Cons <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: AQ

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.408 <sup>a</sup>	.166	.136	.36966

a. Predictors: (Constant), St.Cons, Lev.Cons, Size, Lev, St, Cons, Size.Cons

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.180	7	.740	5.415	.000 <sup>b</sup>
	Residual	25.963	190	.137		
	Total	31.142	197			

a. Dependent Variable: AQ

b. Predictors: (Constant), St.Cons, Lev.Cons, Size, Lev, St, Cons, Size.Cons

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.777-	.293		-2.649-	.009
	Size	.094	.034	.192	2.762	.006
	Lev	.236	.087	.261	2.721	.007
	St	.046	.088	.043	.524	.601
	Cons	-.055-	.036	-.148-	-1.522-	.130
	Size.Cons	.008	.004	.668	1.929	.055
	Lev.Cons	-.096-	.050	-.674-	-1.909-	.058
	St.Cons	.113	.043	.268	2.649	.009

a. Dependent Variable: AQ

**ملحق رقم (٨): نتيجة اختبار الفرض الرابع H4**

**H4:** يختلف تأثير الخصائص التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة علي جودة المراجعة المدركة باختلاف نتيجة نشاط ومستوي التحفظ المحاسبي للشركة معاً.

**Regression****Variables Entered/Removed<sup>a</sup>**

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	St.Cons, Pro, Lev.Cons, Size, Lev, St, Cons, Lev.Pro, St.Pro, Size.Cons, Size.Pro <sup>b</sup>	.	Enter

a. Dependent Variable: AQ

b. All requested variables entered.

**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.414 <sup>a</sup>	.171	.122	.37255

a. Predictors: (Constant), St.Cons, Pro, Lev.Cons, Size, Lev, St, Cons, Lev.Pro, St.Pro, Size.Cons, Size.Pro

**ANOVA<sup>a</sup>**

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	5.326	11	.484	3.488	.000 <sup>b</sup>
Residual	25.816	186	.139		
Total	31.142	197			

a. Dependent Variable: AQ

b. Predictors: (Constant), St.Cons, Pro, Lev.Cons, Size, Lev, St, Cons, Lev.Pro, St.Pro, Size.Cons, Size.Pro

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	-1.413-	.789		-1.792-	.075
Size	.164	.088	.335	1.859	.065
Lev	.283	.103	.314	2.751	.007
St	.003	.216	.002	.012	.990
Pro	.694	.855	.628	.812	.418
Cons	-.058-	.037	-.155-	-1.559-	.121
1 Size.Pro	-.074-	.095	-.614-	-.779-	.437
Lev.Pro	-.097-	.139	-.076-	-.699-	.486
St.Pro	.046	.223	.053	.207	.836
Size.Cons	.008	.004	.655	1.849	.066
Lev.Cons	-.093-	.051	-.655-	-1.816-	.071
St.Cons	.118	.044	.279	2.712	.007

a. Dependent Variable: AQ